لوسيل
LUSAIL

صحيفة القيادة والريادة

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

2 ريال

العدد 2823 - الجمعة 1 شوال 1447 هـ. 20 مارس 2026

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

Issue No 2823 - Friday 20 March 2026

عساكم من عوّاده

وفرة المنتجات تعكس قوة منظومة الأمن الغذائي في قطر

مخزون إستراتيجي كافٍ في السلع الغذائية

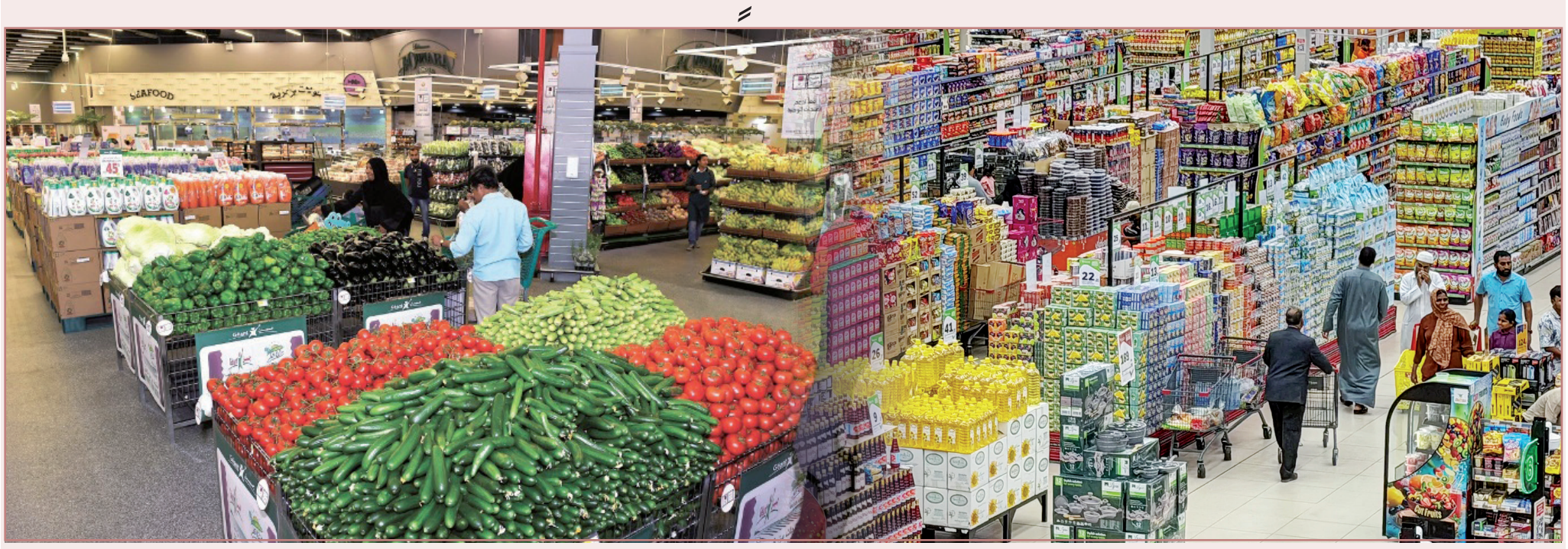

طفرة هائلة في الاكتفاء الذاتي بالدواجن الطازجة والألبان والخضراوات

استمرار الجولات الرقابية لضمان عدم ارتفاع الأسعار

الدولة تمتلك منظومة متكاملة لإدارة الأزمات وتنوع مصادر الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي

مخزون إستراتيجي كافٍ من الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية

09 : 07

أم الحول أكبر المحطات لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه في قطر والشرق الأوسط

11- 10

القطاع الصحي في قطر «أداة اقتصادية» تساعد في جذب استثمارات أجنبية بـ 100 مليار دولار

13 - 12

خبراء: مهور الزواج ظاهرة فرضتها العادات ويدفع ثمنها الشباب

17 : 15

% 30

ارتفاع التحويلات المالية للمقيمين خلال رمضان

14

أسواق الطاقة تحت خط النار

21 - 20

النزاعات تثير موجة بيع بدافع الذعر

قلق متزايد بين المستثمرين بشأن الاحتفاظ بالسبائك الذهبية

عبد الدايم نور

على عكس ما حدث خلال حرب الـ 12 يوماً بين إيران والولايات المتحدة العام الماضي، حين قفزت أسعار الذهب سريعاً قبل أن تفقد معظم مكاسبها مع إعلان وقف إطلاق النار، تبدو أسعار المعدن الثمين اليوم شبه مستقرة بعد مرور أكثر من أسبوعين على اندلاع الجولة الجديدة من التصعيد العسكري.

ارتفع سعر الذهب من 5296 دولاراً إلى 5423 دولاراً للأونصة بعد أن شنت الولايات المتحدة وإسرائيل غارات على إيران في 28 فبراير، مما يتماشى مع المقولة الشائعة بأن الاضطرابات الجيوسياسية تدفع المستثمرين نحو أصول «الملاذ الآمن» التقليدية. لكن موجة بيع أدت إلى انخفاض الأسعار بأكثر من 6% لتصل إلى 5085 دولاراً في 3 مارس. ومع تصاعد حدة الصراع، تراوح سعر الذهب بين 5050 دولاراً و5200 دولار. وبلغ آخر سعر تداول فوري للذهب 5175 دولاراً للأونصة، وفقاً لما ذكرته شبكة «CNBC»، واطلعت عليه «لوسيل»

وأعرب الدكتور هاني فايز حمد رئيس منتدى أسرار الذهب والمعادن الثمينة، عن قلقه من الأحداث التي تشهدها المنطقة، وتعرض بعض دول الخليج للقصف، متمنياً من الله تعالى أن يحفظ دول الخليج من كل سوء، وأن يجعلها الله في معيته. وتابع الدكتور حمد أن التطورات العسكرية التي شهدتها المنطقة مؤخرا، والمتمثلة في الهجوم على إيران والرد الإيراني، كان له تأثيرات كبيرة ومباشرة على أسعار الذهب والمعادن الثمينة عالميًا.

وأضاف حمد أن الأسواق العالمية كانت تظهر مؤشرات توتر واضحة منذ جلسات الأسبوع الأول من مارس الجاري، حيث شهدت البورصات موجة شراء مكثفة واندفاعا نحو السيولة النقدية، في مشهد وصفه بـ «الهستيري»، وهو ما كان ينذر بحدوث حدث جيوسياسي كبير. ولفت إلى أن الخبر الذي استيقظ عليه العالم صباح 28 فبراير الماضي بشأن استهداف إيران جاء متسقا مع تلك المؤشرات، متوقعًا أن تشهد أسعار الذهب والمعادن الثمينة قفزات ملحوظة خلال الفترة المقبلة، في ظل لجوء المستثمرين إلى الملاذات الآمنة.

19 : 18

العدد 2823 – الجمعة 1 شوال 1447 هـ ـ 20 مارس 2026

عيدكم مبارك

بمناسبة

عيد الفطر المبارك

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات

إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ

تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ

حمد بن خليفة آل ثاني

وإلى سمو الشيخ

عبدالله بن حمد آل ثاني

نائب الأمير

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين الله عز وجل أن يعيد هذه المناسبة العزيزة

وقطر تنعم بالأمن والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى

لخويا

بمناسبة

عيد الفطر المبارك

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

مقام حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

وإلى سمو

الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني

نائب الأمير

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين الله عز وجل أن يعيد هذه المناسبة
العزيزة وقطر تنعم بالأمن والعز والرخاء
في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى

قطر للطاقة
QatarEnergy

العدد 2823 – الجمعة 1 شوال 1447 هـ ـ 20 مارس 2026

العدد 2823 – الجمعة 1 شوال 1447 هـ ـ 20 مارس 2026

بمنـــاسبـــة

حلـــول عيـــد الفطـــر المبـــارك

نـرفـع أسمى آيات التهـاني والتبريـكـات إلى

مقام حضرة صاحب السمو

الشيـخ تمـيـــم بـن حـمـد آل ثـانـــي

أمـيـــر البـلاد الـمـفـــدى

وإلى صاحب السمو

الشـيـخ حـمـد بـن خليـفـة آل ثـانـــي

الأمـيـــر الـــوالـــد

وإلى سمو

الشـيـخ عبـدالله بـن حمـد آل ثـانـي

نـــائب الأمـيـــر

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة العزيزة وقطر تنعم بالأمن والعز والرخاء

في ظل القيادة الحكيمة لأمير البلاد المفدى

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

وجميع العاملين في شركة أريان

أريـــان

ARIANE

www.arianerealestate.com

عيد مبارك

عيد مبارك سعيد

بمناسبة

عيـد الفطـر المبـارك

نرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى

مقام حضرة صاحب السمو

الشيخ تميـم بن حمـد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

وإلى صاحب السمو

الشيخ حمـد بن خليفـة آل ثاني

الأمير الوالد

وإلى سـمو

الشيخ عبدالله بن حمـد آل ثاني

نائـب الأمـير

وإلى الشعب القطري الكريم

سائلين الله جلت قدرته أن يعيد هذه المناسبة العزيزة
وقطر تنعم بالأمن والعز والرخاء في ظل القيادة الحكيمة
لأمير البلاد المفدى

د. خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ورئيس التحرير

وجميع العاملين في

لوسيل LUSAIL

العدد 2823 – الجمعة 1 شوال 1447 هـ ـ 20 مارس 2026

وفرة المخزون الإستراتيجي:

المياه لـ4 أشهر والغذاء لـ18 شهرا

قطر تُولي أهمية كبيرة لضمان الأمن الغذائي واستقرار الأسواق

الدوحة – لوسيل

تُولي دولة قطر أهمية كبيرة لضمان الأمن الغذائي واستقرار الأسواق، خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية. وقد أثبتت التجارب السابقة أن الدولة تمتلك منظومة متكاملة لإدارة الأزمات، تعتمد على التخطيط المسبق، وتنوع مصادر الاستيراد، وتعزيز الإنتاج المحلي، إلى جانب إنشاء مخزون استراتيجي كافٍ من السلع الأساسية.

وفي هذا السياق، تؤكد الجهات المعنية في قطر أن المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية متوفر بكميات مطمئنة تكفي لفترات طويلة، مع استمرار تدفق الإمدادات بشكل طبيعي إلى الأسواق. كما تعمل الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص على مراقبة المخزون بشكل مستمر وضمان إعادة تعبئته بشكل دوري، بما يمنع حدوث أي نقص أو اضطراب.

وتشهد الأسواق المحلية وفرة واضحة في مختلف السلع، مع استقرار سلاسل التوريد وسهولة وصول المنتجات إلى المستهلكين دون انقطاع. ويعكس ذلك كفاءة البنية اللوجستية وقدرة الدولة على التعامل مع الظروف الاستثنائية بكفاءة عالية، مما يعزز من حالة الطمأنينة لدى السكان ويؤكد استمرارية توفر الاحتياجات الأساسية دون تأثر يُذكر.

وكان سعادة الشيخ خليفة بن حمد بن خليفة آل ثاني وزير الداخلية وقائد قوة الأمن الداخلي «لخويا»، رئيس مجلس الدفاع المدني، أكد أن الأوضاع الأمنية في دولة قطر مستقرة، والجهات المعنية تتابع التطورات الإقليمية أولا بأول في إطار منظومة متكاملة، مشددا على أن الوضع مطمئن بفضل الله ثم حماة الوطن في سماء قطر، والعيون الساهرة على أرضها، وفي ظل توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى.

وقال سعادته، خلال لقاء خاص مع تلفزيون قطر، «إن الجهات المختصة تتابع الموقف لحظة بلحظة، وهناك منظومة عمل هدفها الأساسي أن يعيش المجتمع في أمن وأمان، وأن تسير الحياة بصورة طبيعية»، مضيفا «لن يتم التهاون في اتخاذ أي إجراء يضمن استقرار البلاد».

وفيما يخص المخزون الغذائي الاستراتيجي، قال سعادة الشيخ خليفة بن حمد بن خليفة آل ثاني وزير الداخلية وقائد قوة الأمن الداخلي «لخويا»، رئيس مجلس الدفاع المدني، «إن لدى دولة قطر استراتيجيات واضحة في هذا المجال حيث حققت نتائج متميزة من أهمها تعزيز مخزون الأمن الغذائي الاستراتيجي»، كاشفا أن المخزون كان يكفي في السابق لمدة 9 أشهر، وتم العمل على رفعه ليغطي الاحتياجات لمدة 18 شهرا.

وأكد سعادته أن الأوضاع لم تستدع حتى هذه اللحظة استخدام هذا المخزون، بل ما زال العمل مستمرا على دعمه وتعزيزه بشكل مستمر، كما تم فتح خطوط إمداد إضافية خلال هذه الظروف لضمان استقرار الإمدادات الغذائية.

فيما يتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمياه، شدد سعادته على أن الوضع مطمئن، وأن دولة قطر عملت خلال السنوات الماضية على بناء منظومة متكاملة للأمن المائي تقوم على تعزيز القدرة التخزينية الاستراتيجية، لافتا إلى أن هناك مخزونا استراتيجيا من المياه يكفي لعدة أشهر وهو في حدود 4 أشهر من الاستهلاك، كما أن الجهات المختصة ما تزال تعمل على تعزيز هذا المخزون ورفع قدرته التخزينية ضمن الخطط الوطنية للأمن المائي بما يضمن استمرار توفر المياه واستدامتها في مختلف الظروف.

وعن جاهزية القطاع الصحي، نوه سعادة الشيخ خليفة بن حمد بن خليفة آل ثاني وزير الداخلية وقائد قوة الأمن الداخلي «لخويا» - رئيس مجلس الدفاع المدني، بتنفيذ خطط القطاع الصحي وفق الإجراءات المعتمدة مسبقا لضمان استمرار تقديم الرعاية الصحية للمجتمع والتعامل مع المصابين الذين تجاوز عددهم حتى الآن 26 حالة، لافتا إلى أنه تم في هذا الصدد الحفاظ على مخزون استراتيجي كاف من الأدوية الأساسية لمدة 9 أشهر، إضافة إلى مخزون من المستلزمات الطبية يكفي لمدة 12 شهرا، بما يضمن استمرارية الخدمات الصحية دون أي تأثير.

وعن حركة المسافرين وخطط المواصلات، أشار سعادته إلى تنفيذ خطط المواصلات المعتمدة للتعامل مع مثل هذه الحالات، حيث جرى تأمين عودة المواطنين والمقيمين العالقين في الخارج عبر مختلف المنافذ بما في ذلك منفذ أبو سمرة الحدودي، لافتا إلى أنه جرى تسهيل مغادرة رعايا الدول الأخرى والمسافرين العالقين عبر مطار حمد الدولي، والذين تجاوز عددهم 7 آلاف مسافر، عبر تشغيل رحلات إجلاء محدودة عبر ممرات جوية مؤقتة بالتنسيق مع الجهات المختصة.

كما شدد سعادته على دور وزارة الداخلية تجاه الوطن الذي لا يحتاج شكرا للقيام بذلك، مشيدا بالدور الذي تقوم به وزارة الدفاع والقطاع الصحي والخدمي.

تنويع مسارات الإمدادات

أكد سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني وزير التجارة والصناعة، أن الأسواق في دولة قطر تشهد استقراراً في توافر السلع، مع توفر مخزون استراتيجي كافٍ، وذلك بفضل الخطط الاستباقية التي وضعتها الوزارة للتعامل مع مختلف التحديات، إلى جانب وجود منظومة متكاملة لمتابعة حركة الأسواق ومستويات التخزين.

جاء ذلك خلال لقاء خاص لسعادته مع تلفزيون قطر من داخل مركز العمليات بوزارة التجارة والصناعة، حيث أوضح سعادته أن المركز تم تأسيسه قبل أكثر من عشر سنوات للتعامل مع المتغيرات وأي ظروف طارئة، وتتمثل مهمته في متابعة توافر مجموعة سلع أساسية في السوق القطري، وضمان الإمدادات، وذلك من خلال أنظمة إلكترونية متطورة تتيح متابعة حركة السلع منذ دخولها عبر المنافذ الحدودية، والمخازن، وجميع منافذ البيع في مختلف مناطق الدولة، مع مراقبة مستويات المخزون وحركة الطلب بشكل مستمر.

وأضاف سعادته أن المركز يشرف على تنسيق وتنفيذ خطط الرقابة الميدانية، من خلال أكثر من 300 مفتش يتولون متابعة الأسواق وضمان التزام المنشآت التجارية بالأنظمة والقوانين، واستقرار الأسواق وتوفر السلع للمواطنين والمقيمين، مشيراً إلى تنفيذ حوالي 3000 عملية تفتيش يومياً منذ بداية الأزمة.

وفيما يتعلق بالتوترات الإقليمية الحالية وإغلاق مضيق هرمز، أوضح سعادته أن وزارة التجارة والصناعة وضعت منذ أكثر من 10 سنوات خططاً للتعامل مع مختلف التحديات والمخاطر، مثل إغلاق مضيق هرمز أو تعطل مسارات الشحن، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، ووضعت خطط طوارئ لتنويع مسارات الإمداد وتأمين خطوط شحن بديلة.

الدولة تمتلك منظومة متكاملة لإدارة الأزمات وتنوع مصادر الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي

مخزون إستراتيجي كاف من الأدوية الأساسية لـ 9 أشهر والمستلزمات الطبية تكفي لمدة 12 شهراً

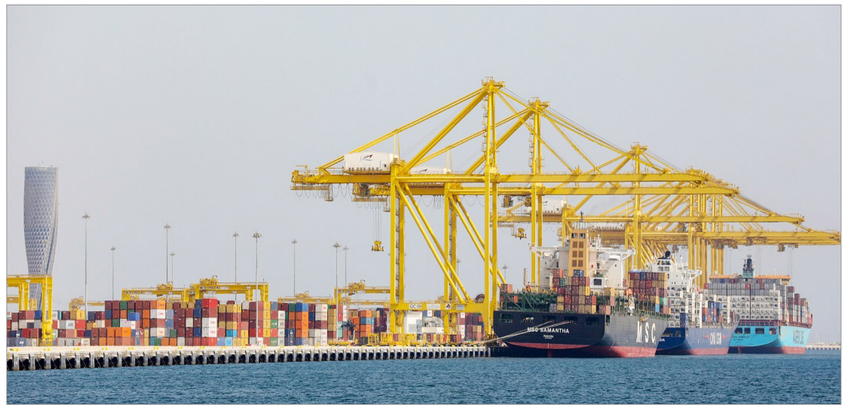

99 % الاكتفاء الذاتي من الألبان ومشتقاتها و100 % من الخضراوات و99 % من الدواجن الطازجة

استقرار في البورصة القطرية رغم التحديات الجيوسياسية مدعومة بسياسات مالية متوازنة

أشار إلى أنه مع بداية الأزمة الحالية تم تفعيل هذه الخطط مباشرة، وفتح مسارات لوجستية بديلة، إلى جانب تفعيل غرفة عمليات الطوارئ في الوزارة التي تعمل على مدار الساعة بالتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لمتابعة حركة الإمدادات وضمان استمرار توفر السلع في السوق ولفت سعادته إلى أنه تم التنسيق مع الخطوط الجوية القطرية لتسيير شحنات عاجلة لبعض السلع الأساسية عند الحاجة، حيث وصلت إلى الدولة حتى الآن أكثر من 300 طن من الشحنات الجوية، ومن المستهدف أن تصل إلى 1000 طن.

وفيما يخص الأسعار، أوضح سعادته أنه من الطبيعي أن تتأثر أسعار بعض السلع في ظل الظروف الحالية نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن والنقل عالمياً، كما أن زيادة الطلب على السلع في العديد من الدول خلال فترة الأزمة، أدت إلى ارتفاعات بسيطة ومؤقتة في بعض الأسعار في بلد المصدر، متوقعاً أن تعود إلى مستوياتها السابقة بعد انتهاء هذه الظروف.

توفر مخزون كبير

وأكد في المقابل، أن توفر مخزون كبير من السلع في دولة قطر يساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار في السوق المحلي، مشيراً في هذا الصدد إلى أن دولة قطر تحتل المركز الـ 19 عالمياً في مؤشر الأنظمة الغذائية المرنة، ما يعكس قوة المنظومة الغذائية وكفاءة سلاسل الإمداد.

وأشار سعادته إلى أن الوزارة تتابع الأسعار بشكل مستمر، حيث يتم تسجيل أسعار جميع المنتجات لدى الوزارة، كما يتم مراقبة الأسواق يومياً للتأكد من التزام منافذ البيع بالأسعار المعتمدة، مشدداً على أن الوزارة لن تتهاون مع أي حالات تلاعب بالأسعار أو استغلال للظروف، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أي جهة مخالفة.

منصاتها في وسائل التواصل الاجتماعي، لنشر المعلومات الرسمية والتوجيهات والتنبيهات التي تسهم في توعية المستهلكين وتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.

استقرار سلاسل الإمداد

وفي إطار متابعة منظومة الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج المحلي خلال جولة تفقدية لعدد من المزارع القطرية المحلية أكد سعادة السيد عبدالله بن حمد بن عبدالله العطية وزير البلدية، رئيس لجنة متابعة تنفيذ سياسات الأمن الغذائي، كفاءة المنظومة الإنتاجية واستقرار سلاسل الإمداد، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضراوات الأساسية 100 بالمائة، ومن الدواجن الطازجة 99 بالمائة.

وأبرز سعادته، أن ما تحقق من تقدم في الإنتاج المحلي يجسد نجاح السياسات الداعمة للأمن الغذائي والتكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، منوها إلى أن الجولات التفقدية الميدانية تأتي في إطار الحرص على متابعة أداء المشاريع الوطنية والتأكد من جاهزيتها، وضمن المتابعة المستمرة لمنظومة الأمن الغذائي، والتأكد من جاهزية المؤسسات الإنتاجية واستدامة عملياتها وفق أعلى المواصفات والمعايير، بما يعزز استقرار الأسواق في دولة قطر.

كما اطلع سعادة وزير البلدية، خلال الجولة، على منظومات الإنتاج الزراعي والحيواني، والتقنيات الحديثة المستخدمة في رفع كفاءة الإنتاج، بما يسهم في تعزيز الاكتفاء الذاتي ودعم استقرار الإمدادات الغذائية في السوق المحلي.

كما أكد سعادة وزير البلدية ورئيس لجنة متابعة تنفيذ سياسات الأمن الغذائي، أن ما حققته دولة قطر من تقدم في منظومة الإنتاج الغذائي يعكس نجاح السياسات الوطنية الهادفة إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي ودعم استقرار الأسواق، مشيرا إلى أن الدولة تمكنت من تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 99 بالمائة في إنتاج الألبان ومشتقاتها.

وأوضح سعادته، أن هذا التطور المستمر يؤكد أهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به الشركات الوطنية في دعم الإنتاج المحلي وتعزيز استدامة الإمدادات الغذائية، بما يسهم في ترسيخ استقرار السوق وضمان توافر المنتجات الغذائية بصورة مستدامة.

جاء ذلك خلال جولة تفقدية قام بها سعادته إلى شركة «بلدنا» للصناعات الغذائية، بحضور السيد معتز الخياط رئيس مجلس إدارة الشركة، لمتابعة منظومة الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج المحلي.

واطلع سعادة الوزير، خلال الجولة على سير العمل في المزرعة وخطوط الإنتاج بالمصانع التابعة للشركة، والتي تغطي نحو 99 بالمائة من احتياجات السوق المحلي من منتجات الألبان الطازجة ومشتقاتها، فضلا عن استعراض مخزون مدخلات الإنتاج الزراعية والصناعية، والذي يغطي احتياجات الشركة لأكثر من عشرة شهور، بما يعزز استقرار الإمدادات الغذائية في السوق المحلي.

من جانبه، أكد السيد معتز الخياط رئيس مجلس إدارة شركة «بلدنا» أن زيارة سعادة وزير البلدية تعكس الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لقطاع الإنتاج الغذائي، مشددا على مواصلة الشركة تطوير قدراتها الإنتاجية وتعزيز مساهمتها في دعم الأمن الغذائي وتلبية احتياجات السوق المحلي.

واضاف الخياط، أن الدعم الذي تقدمه الدولة لهذا القطاع أسهم في تمكين الشركة من تطوير منظومة إنتاج متكاملة وفق أعلى المعايير العالمية، بما يعزز قدرتها على توفير منتجات الألبان ومشتقاتها بكفاءة واستدامة.

وتأتي هذه الجولة ضمن الجولات التفقدية التي يقوم بها وزير البلدية لعدد من الشركات والمنشآت العاملة في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني والغذائي، بهدف متابعة جاهزية منظومة الإنتاج المحلي، والاطلاع على سير المشاريع الوطنية والتأكد من استقرار الإمدادات الغذائية وتوافر المنتجات في الأسواق، بما يعزز منظومة الأمن الغذائي في الدولة في ظل الظروف الراهنة.

نقل 300 طن من البضائع الأساسية

تُعد حركة الطيران والشحن الجوي من الركائز الحيوية للاقتصاد في قطر، حيث تمثل حلقة وصل أساسية بين الدولة والعالم في نقل الركاب والبضائع، خاصة في ظل اعتمادها الكبير على الاستيراد. ومع تصاعد التوترات الإقليمية، برزت أهمية هذا القطاع في الحفاظ على استمرارية تدفق السلع وضمان عدم انقطاع الإمدادات.

ورغم التحديات التي فرضتها الأوضاع الأمنية، مثل إغلاق بعض المجالات الجوية أو تغيير مسارات الرحلات، استطاعت الجهات المعنية إدارة حركة الطيران بكفاءة عالية، من خلال إعادة جدولة الرحلات واستخدام ممرات جوية بديلة. كما استمر نشاط الشحن الجوي في العمل لتأمين وصول السلع الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية والأدوية، مع إعطاء أولوية للشحنات الحيوية.

وقد ساهمت البنية التحتية المتطورة، وعلى رأسها مطار حمد الدولي، في تعزيز قدرة الدولة على التكيف مع الظروف الاستثنائية، حيث استمرت العمليات التشغيلية مع اتخاذ إجراءات احترازية لضمان السلامة والكفاءة. ويعكس ذلك جاهزية قطاع الطيران في قطر وقدرته على مواجهة الأزمات، مع الحفاظ على انسيابية حركة النقل الجوي والشحن دون تأثيرات جوهرية على الأسواق المحلية.

وكانت الخطوط الجوية القطرية قد أعلنت أنها اتخذت منذ بداية شهر مارس الجاري الترتيبات اللازمة لضمان وصول السلع الأساسية إلى دولة قطر، حيث تم نقل ما يقارب 300 طن من البضائع الأساسية إلى الدولة، بما في ذلك الأدوية الصحية، وحليب الأطفال، والأطعمة الطازجة مثل اللحوم والأسماك والفواكه والخضراوات، والمعدات الطبية وغيرها من المنتجات الغذائية الأساسية.

وقالت الخطوط الجوية القطرية، في بيان لها، إنها وفرت سعة استيعابية تزيد على 200 طن يومياً من الواردات الحيوية إلى الدوحة، وذلك من خلال تشغيل رحلاتها الجوية من أسواق عالمية رئيسية تشمل أفريقيا، وأستراليا، وآسيا، وأوروبا، والهند، وباكستان، وغيرها من الأسواق الدولية.

وأضافت أنها، وفي ظل استمرار إغلاق المجال الجوي لدولة قطر منذ 28 فبراير، فإنها تواصل دعم الدولة من خلال ضمان التدفق المستمر للواردات الحيوية إليها.. مشيرة إلى أنه بعد الحصول على موافقة مؤقتة من قبل الهيئة العامة للطيران المدني بالدولة بشأن استئناف جزئي لحركة الملاحة الجوية عبر مسارات جوية محدودة وآمنة، تشغّل /القطرية/ رحلات الشحن الجوي ضمن هذه المسارات، داعمةً بذلك الموردين والتجار والشركات من خلال الحفاظ على تدفق السلع الأساسية إلى البلاد.

ضمان وصول البضائع الحيوية

وأعادت الخطوط الجوية القطرية توجيه جزء من أسطول طائراتها من طراز بوينغ 777 للشحن الجوي المؤلف من 30 طائرة، وذلك لضمان وصول البضائع الحيوية إلى دولة قطر بشكل فعّال، رغم التحديات التشغيلية الحالية. وقد تم إعطاء الأولوية للنقل الآمن والسريع للسلع الأساسية اللازمة للحفاظ على إمدادات البضائع للمواطنين والمقيمين.

وقالت الشركة إنها ستواصل مراقبة تطور الأوضاع الراهنة عن كثب، كما ستعدّل خدماتها وسعة الشحن حسب ما تقتضيه الحاجة، مؤكدة التزامها بدعم دولة قطر.

كما أعلنت الخطوط الجوية القطرية أنها ستسيّر عددا محدودا من الرحلات الجوية من وإلى الدوحة خلال الفترة من 18 إلى 28 مارس 2026.

وأوضحت الشركة، في بيان أنها ما زالت تواصل تعليق جزء من عملياتها التشغيلية حاليا في ظل استمرار إغلاق المجال الجوي لدولة قطر، مؤكدة في الوقت ذاته مواصلة جهودها لدعم المسافرين المتأثرة رحلاتهم، والعمل على تسهيل عودتهم إلى عائلاتهم ووجهاتهم.

وأكدت الخطوط الجوية القطرية أنها تعمل بشكل مكثف لضمان استمرارية خدماتها والاستعداد لاستئناف عملياتها التشغيلية بشكل كامل وآمن فور صدور إعلان من الهيئة العامة للطيران المدني في دولة قطر بشأن إعادة فتح المجال الجوي، وذلك بناءً على موافقة الجهات المختصة.

وبينت الشركة أنه تم تعزيز جدول الرحلات المحدودة بهدف توفير قدر أكبر من المرونة للمسافرين الراغبين في السفر خلال هذه الفترة.

ودعت المسافرين إلى الاطلاع على جدول الرحلات المحدث عبر الموقع الإلكتروني للخطوط الجوية القطرية أو من خلال التطبيق الرسمي للشركة أو التواصل مع وكيل السفر.

كما أشارت إلى أنه سيتم التواصل مع المسافرين الذين لديهم حجوزات مؤكدة إلى إحدى الوجهات المدرجة ضمن جدول الرحلات الجوية الجديد لتزويدهم بالتفاصيل المتعلقة برحلاتهم، داعية إلى التأكد من تحديث بيانات التواصل الخاصة بالمسافرين عبر الموقع الإلكتروني أو التطبيق.

ودعت الخطوط الجوية القطرية المسافرين إلى عدم التوجه إلى مطار المغادرة ما لم يكن لديهم حجز مؤكد وساري المفعول للسفر.

وفي إطار التسهيلات المقدمة للمسافرين الذين لديهم حجوزات مؤكدة للسفر بين 28 فبراير و28 مارس 2026، أوضحت الخطوط الجوية القطرية أنه يمكنهم الاستفادة من أحد الخيارين التاليين وهما تغيير موعد السفر مرتين إلى تاريخ جديد حتى 30 أبريل 2026 دون أي رسوم عند إعادة حجز الرحلات.

تسهيلات استثنائية في «موانئ قطر»

كما أعلنت «موانئ قطر» عن تفعيل حزمة تسهيلات استثنائية في تعرفة الموانئ، تعزيزا لدعم القطاع اللوجستي وتسهيل الأعمال التشغيلية في قطر، مع تركيز الحزمة على تعزيز ودعم سلاسل الإمداد والتوريد.

وأكدت «موانئ قطر» في منشور على حسابها في منصة «إكس» أنه ونظرا للظروف الاستثنائية الراهنة التي أثرت على سلاسل الإمداد والتوريد وما نتج عنها من تحديات تشغيلية ولوجستية، تعلن «موانئ قطر» عن تعديل بعض بنود تعرفة الموانئ.

وأوضحت أن هذه التسهيلات تأتي ضمن استراتيجية وزارة المواصلات لدعم القطاع الخاص وتعزيز الشراكات، وذلك في إطار حرصها على تخفيف الأعباء المالية عن العملاء، وتوفير خيارات تخزين مناسبة ومرنة تلبي احتياجات مختلف القطاعات، وضمان استمرارية عمليات الاستيراد والتصدير ودعم سلاسل الإمداد خلال هذه المرحلة الحرجة.

وأشارت «موانئ قطر» إلى استمرار العمل بهذا القرار طوال الفترة الاستثنائية حتى إشعار آخر.

تعزيز الاستقرار المالي

يُعد القطاع المصرفي في قطر أحد الركائز الأساسية للاستقرار الاقتصادي، حيث يتميز بمتانته ومرونته العالية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية. ومع تصاعد التوترات في المنطقة، برزت أهمية هذا القطاع في الحفاظ على الثقة المالية وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية دون اضطرابات تُذكر.

وقد ساهمت السياسات الاحترازية التي ينتهجها مصرف قطر المركزي في تعزيز الاستقرار المالي، من خلال توفير مستويات عالية من السيولة، ومراقبة المخاطر، وضمان كفاءة عمل البنوك. كما يتمتع القطاع المصرفي بملاءة مالية قوية ونسب رسملة مرتفعة، مما يعزز قدرته على امتصاص الصدمات والتعامل مع التقلبات.

وفي هذا السياق، استمرت البنوك العاملة في الدولة في تقديم خدماتها بشكل طبيعي، بما في ذلك عمليات السحب والإيداع والتحويلات، دون تسجيل أي اضطرابات تُذكر. ويعكس ذلك ثقة المتعاملين في النظام المصرفي، إضافة إلى كفاءة البنية التحتية المالية والتقنية، مما يرسخ حالة من الطمأنينة ويؤكد استقرار القطاع المصرفي حتى في ظل الظروف الاستثنائية.

كما قرر مصرف قطر المركزي الأربعاء، تثبيت أسعار الفائدة الحالية للإيداع والإقراض وإعادة الشراء، وذلك بعد تقييم السياسة النقدية الحالية لدولة قطر.

وأكد مصرف قطر المركزي، في منشور عبر حسابه الرسمي على منصة «إكس»، الإبقاء على سعر الفائدة للإيداع «QCBDR» عند نسبة 3.85 في المائة، وسعر فائدة الإقراض من المصرف «QCBLR» عند نسبة 4.35 في المائة. كما أبقى مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء «QCB Repo Rate» عند نسبة 4.10 في المائة.

كما أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني التصنيف السيادي لدولة قطر عند «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفق ما نقلته وكالة رويترز.

وأوضحت الوكالة أن النظرة المستقرة تعكس توقعاتها بأن الفرص الموثوقة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر ستسهم في تخفيف آثار الحرب الإيرانية على الاقتصاد.

وأضافت أن السيناريو الأساسي لديها يفترض استمرار النزاع لأقل من شهر مع بقاء الملاحة معطلة في مضيق هرمز خلال هذه الفترة، على أن تستأنف قطر إنتاج الغاز بمجرد عودة حركة الملاحة إلى طبيعتها في المضيق.

توازنات في ظل المتغيرات الراهنة

تعد بورصة قطر من المؤشرات الحيوية التي تعكس قوة الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية. وفي ظل التوترات التي تشهدها المنطقة، تبرز أهمية متابعة أداء السوق المالي باعتباره مرآة لثقة المستثمرين واستقرار البيئة الاقتصادية ورغم التحديات الجيوسياسية، أظهرت البورصة القطرية درجة ملحوظة من الاستقرار، مدعومة بأسس اقتصادية قوية وسياسات مالية متوازنة. كما ساهمت الإجراءات التنظيمية والرقابية التي يشرف عليها مصرف قطر المركزي والجهات المعنية في الحد من التقلبات وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين ويعكس هذا الاستقرار متانة الاقتصاد القطري، وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية، إلى جانب استمرار تدفق الاستثمارات وفعالية البنية التحتية المالية. ومن هنا، تأتي أهمية هذا التقرير في تسليط الضوء على أداء بورصة قطر وتحليل مدى تأثرها بالأوضاع الإقليمية، واستشراف قدرتها على الحفاظ على توازنها في ظل المتغيرات الراهنة.

أحد الروافد لدعم الاقتصـــــــــاد في مختلف المجالات

أم الحـول أكبر المحطات لإنتاج الكهربـــــــاء وتحلية المياة في قطـر والشرق الأوسط

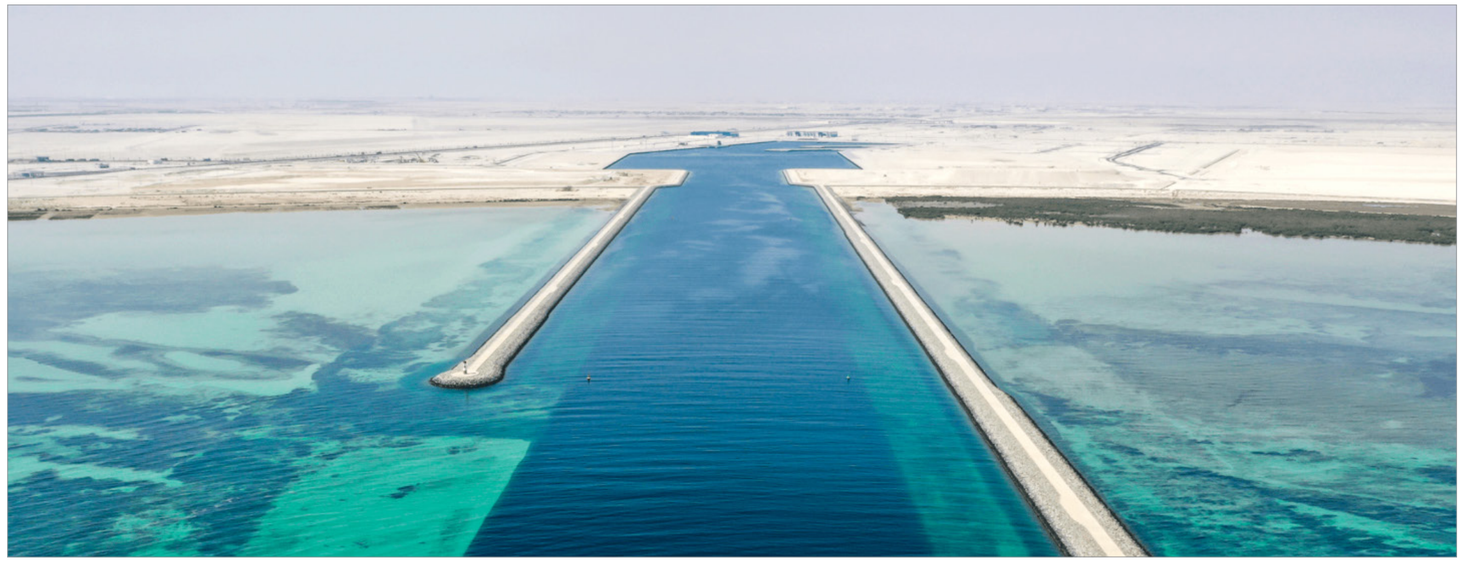

- أم الحول ركيزة أساسية في الأمن المائي والطاقة في قطر
- تستخدم المحطـة تكنولوجيا التناضح العكسي (RO) كأحد أحدث حلول التحلية وأكثرها كفاءة في استهلاك الطاقة
- المياه المنتجة تفي بمعايير المياه الصالحة للشرب وفق الجهات الرقابية في قطر
- المحطة حققت إنجازًا بارزًا في مجال السلامة بعد وصولها إلى مليوني ساعة عمل آمنة
- «أم الحول» تحرص على اعتماد حلول تحسين الكفاءة وتقليل الانبعاثات مقارنة بمحطات تقليدية

أم الحول .. ركيزة أساسية في الأمن المائي والطاقة

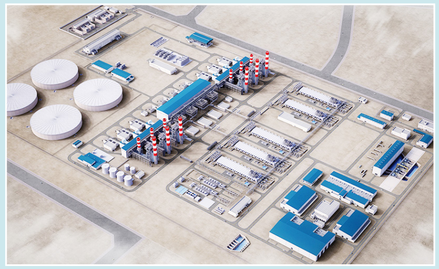

2520 ميغاوات تنتجها المحطة من الكهرباء يومياً

136.5 مليون غالون تنتجها المحطة من المياه الصالحة للشرب يومياً

% 30 تنتجها المحطة من احتياجات قطر من الكهرباء يومياً

1.1 مليون شخص توفّر لهم المحطة المياه الصالحة للشرب

% 40 تنتجها المحطة من احتياجات قطر من المياه

المصدر: لوسيل

By: Hatem Elqadi

عبد الدايم نور

محطة أم الحول للطاقة والمياه هي منشأة متكاملة لإنتاج الكهرباء وتحلية مياه البحر، تُعد واحدة من أكبر المحطات من نوعها في دولة قطر والشرق الأوسط، وتقع في منطقة أم الحول جنوب العاصمة الدوحة. تم تنفيذها ضمن مشروع مستقل للمياه والطاقة (IWPP) بهدف تحقيق الأمن المائي والطاقة لدولة قطر ودعم النمو الاقتصادي وفق رؤية قطر الوطنية 2030.

بات مشروع أم الحول للطاقة، الرافد الجديد بقطاع الطاقة الذي يضاف إلى قائمة طويلة من المشاريع التي عملت دولة قطر على تنفيذها لتوفير البنية التحتية اللازمة للتطوير ودعم عملية التنمية الشاملة في البلاد، أحد أهم مشاريع الطاقة في الدولة، ليس فقط من القيمة الكبيرة التي يوفرها للاقتصاد القطري ولما يتمتع به من تقنية متطورة، لكن أيضا لتميزه باختيار أفضل ما قدمته التكنولوجيا العالمية الصديقة للبيئة في مجال تحلية المياه، وهي تكنولوجيا التناضح العكسي، بما يسهم في دعم الجهود الحثيثة المبذولة من قبل الدولة من أجل خفض الانبعاثات الغازية قدر المستطاع ورفع مستوى الأداء، وهما عنصران مهمان من عوامل نجاح عمليات إنتاج الكهرباء والماء في دولة قطر.

وقد اكتسب مشروع أم الحول الذي تبلغ إنتاجيته 2520 ميغاوات من الكهرباء و136,5 مليون غالون من المياه الصالحة للشرب يوميا، أهمية خاصة تكمن في كيفية إنتاجيته، حيث إنه يجمع بين كفاءة الأداء من خلال الاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي وتنوع آلية إنتاج المياه وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقة الحرارية ومرشحات التناضح العكسي التي تعتبر الأفضل عالميا من الناحية البيئية، كما يقع المشروع في المنطقة الاقتصادية الحديثة، حيث بعد موقعا استراتيجيا يغذي كلا من الدوحة، والوكرة والمنطقة الصناعية، إضافة إلى ارتباطه بالخزانات الكبرى.

وتُعد محطة أم الحول لتحلية المياه جزءًا من مجمع أم الحول المتكامل للمياه والطاقة، الذي يزوّد دولة قطر بنحو30% من احتياجاتها من الكهرباء و40% من مياه الشرب. ومنذ بدء تشغيلها في عام 2021، تنتج المحطة 564 مليون لتر من مياه الشرب يوميًا، ما يجعلها أكبر محطة تحلية في قطر تعمل بتقنية التناضح العكسي. كما توفّر المياه الصالحة للشرب لنحو 1,1 مليون شخص، مسهمةً بشكل كبير في تعزيز الأمن المائي للدولة وقد تولّت شركة أكسيونا مسؤولية تصميم المشروع وتوريده وإنشائه وتشغيله التجريبي. ومن خلال أنشطة التشغيل والصيانة (O M)، تتحمل أكسيونا مسؤولية إنتاج 48% من المياه العذبة المستهلكة في قطر، وجميعها تعتمد على تقنية التناضح العكسي، التي تُعدّ الطريقة الأكثر استدامة لتحلية مياه البحر.

ويعزز هذا الإنجاز التزام أكسيونا المتواصل بالسلامة والاستدامة والتميّز التشغيلي في تطوير وتشغيل مشاريع البنية التحتية المائية الكبرى حول العالم.

مزايا عديدة

مشروع أم الحول للطاقة يعتبر أحد أهم المشاريع التي ستساهم في دعم حركة النمو والتقدم في دولة قطر وأحد الروافد لدعم الاقتصاد في مختلف المجالات، والأكبر بالمنطقة، حيث تقوم المحطة بتغذية الشبكة الرئيسية ومن ثم يتم توزيع الكهرباء، حيث إن كل المحطات في قطر مربوطة بالشبكة الموحدة.

تم تصميم المشروع أخذا بعين الاعتبار أفضل المعايير البيئية التي تتماشى مع المتطلبات المحلية والعالمية، وقد استخدمنا أحدث التكنولوجيا في هذا المجال وتمكنا من تشغيل المحطة في وقت قياسي».

أم الحول للطاقة (UHP)

وتعد أم الحول للطاقة (UHP) منتجا مستقلا لإنتاج الكهرباء والماء تأسست في سنة 2015 وتم تصميمها لسعة توليد 2,520 ميغاوات من الكهرباء و136,5 مليون غالون من مياه الشرب في اليوم، كما أن أم الحول للطاقة مشروع مشترك فيما بين شركة الكهرباء والماء القطرية تمتلك 60 % وكي ون للطاقة (مشروع مشترك بين شركة ميتسوبيشي وجيرا) تمتلك 30 % و5 % لكل من قطر للبترول ومؤسسة قطر، وتعتبر أم الحول للطاقة جزء اساسي في رؤية قطر الوطنية 2030.

وتعتبر محطة أم الحول للطاقة واحدة من كبرى محطات تحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية في المنطقة بتكلفة تقدر بما يقارب 11 مليار ريال، وتمثل المحطة إضافة نوعية وداعما قويا لتحقيق الأمن المائي والكهربائي، حيث ستؤمن 25 بالمائة من احتياجات الدولة بالكامل من الكهرباء و30 بالمائة من احتياجات المياه، كما تستخدم المحطة تقنيات حديثة تحافظ على البيئة وتضمن إنتاج المياه وتوليد الكهرباء بأعلى المواصفات والجودة المطلوبة.

الهيكلية التقنية وتكنولوجيا التحلية

توليد الكهرباء

تستخدم المحطة تقنية الدورة المركبة (CCGT)، التي تجمع بين توربينات الغاز وتوربينات البخار لرفع كفاءة الاستفادة من الوقود، حيث تنتج البخار المستخدم في التحلية من حرارة غازات العادم.

تحلية المياه – تكنولوجيات متعددة

تستخدم المحطة تكنولوجيا التناضح العكسي (RO) كأحد أحدث حلول التحلية وأكثرها كفاءة في استهلاك الطاقة، مما يجعلها أول منشأة بهذا الحجم في قطر تعتمد على RO على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، تعمل وحدات التحلية الحرارية بالتبخير متعدد المراحل (MSF) داخل نفس المشروع، لتحقيق توازن بين عمليات التحلية المختلفة وتقليل الضغط على نوع واحد من التكنولوجيا.

الإنتاجية وحصة السوق

تنتج محطة أم الحول يوميًا ما يُسدّد حوالي 40% من احتياجات قطر من المياه الصالحة للشرب و30% من احتياجاتها من الكهرباء، ما يجعلها مركزًا رئيسيًا في منظومة البنية التحتية الأساسية للدولة.

بعد توسعة المحطة عام 2021، ارتفع إنتاج المياه بشكل كبير، ما يُسهم في تلبية ارتفاع الطلب المحلي وزيادة الاعتماد على مصادر مستقرة للمياه غير التقليدية

التشغيل، السلامة والجودة

معايير السلامة

حققت محطة أم الحول لتحلية المياه في دولة قطر إنجازًا بارزًا في مجال السلامة، بعد وصولها إلى مليوني ساعة عمل آمنة دون تسجيل أي حوادث فقدان وقت العمل (LTI) ضمن مشروع أم الحول المستقل للمياه والطاقة (UHP IWPP).

ويعكس هذا الإنجاز ثقافة السلامة القوية التي يلتزم بها جميع الموظفين وفرق الإشراف في الموقع، وهو ما يتجلى في الالتزام المستمر بإجراءات الصحة والسلامة والبيئة (HSE)، والكفاءة في تحديد المخاطر، والتطبيق الدائم لممارسات العمل الآمن.

ورغم أهمية هذا الإنجاز، يواصل فريق المشروع اعتبار السلامة أولوية تشغيلية أساسية ومسؤولية مشتركة في جميع مراحل دورة حياة المشروع.

التزام بالجودة

المياه المنتجة تفي بمعايير المياه الصالحة للشرب وفق الجهات الرقابية في قطر، وتُوزّع عبر شبكة المياه الوطنية للمستهلكين والمنشآت الحيوية. (اعتمادًا على معايير كهرماء والإشراف الفني للمشروع).

الأثر البيئي والاستدامة

تحرص المحطة على اعتماد حلول تحسين الكفاءة وتقليل الانبعاثات مقارنة بمحطات تقليدية

استخدام التناضح العكسي (RO) يوفر استهلاكًا أقل للطاقة مقارنة بالتحلية الحرارية في بعض الأوضاع التشغيلية.

الاستفادة من الحرارة المهدرة من وحدات توليد الكهرباء في دعم عمليات التحلية يقلّل من فاقد الطاقة.

هذه الإجراءات تسهم في خفض البصمة الكربونية للمحطة مقارنة بعمليات منفصلة وغير متكاملة. بالرغم من أن قطاع التحلية يعتمد أساسًا على الوقود الأحفوري، إلا أن هذه الاستراتيجيات جزء من جهود قطر نحو كفاءة أعلى في استهلاك الطاقة.

الشراكات والتمويل

المشروع تم تطويره وتنفيذه عبر شراكة بين عدة جهات محلية ودولية، منها:

شركة الكهرباء والماء القطرية (كهرماء)

شركاء من القطاع الخاص الدولي مثل الجهات الاستثمارية اليابانية (ميتسوبيشي وجيرا)

المقاولون والمطورون الرئيسيون عالميًا مثل سامسونج وأكسيونا لتنفيذ وتشغيل المنشأة

أهمية استراتيجية للمستقبل

أم الحول ليست مجرد محطة تحلية، بل ركيزة أساسية في الأمن المائي والطاقة في دولة قطر، وتلعب دورًا مهمًا في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المياه والطاقة ودعم التنمية الاقتصادية والبنية التحتية بالإضافة الي تقليل الاعتماد على الواردات أو مصادر غير مستقرة وتعزيز القدرة التشغيلية لمواجهة الطلب المستقبلي المتزايد للسكان والصناعة.

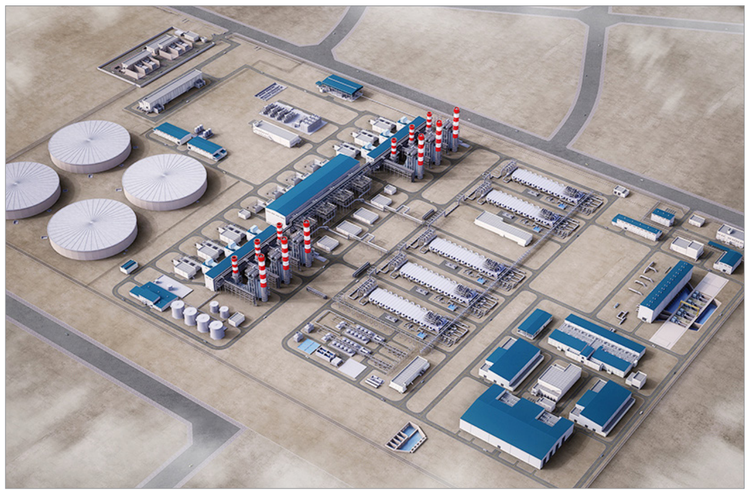

العدد 2823 – الجمعة 1 شوال 1447 هـ ـ 20 مارس 2026

18.4 % نموا متوقعا في السياحة العلاجية 2033.. خبراء:

الاستثمار في الرعاية الصحية محرك رئيسي للتحول نحو اقتصاد معرفي مستدام

كشف خبراء ومختصون في القطاع الصحي والاقتصادي أن الاستثمار في الرعاية الصحية في قطر يمثل استثماراً استراتيجياً طويل الأمد في رأس المال البشري، يعزز الإنتاجية ويجذب الاستثمارات الأجنبية، ويدعم التحول نحو اقتصاد معرفي مستدام. وأوضحوا أن ذلك يؤدي إلى توطين العلاج داخل الدولة، تقليل تكاليف العلاج في الخارج، وتحويل قطر إلى مركز إقليمي جاذب للمرضى الدوليين من المنطقة وخارجها، مما يعزز الدخل غير النفطي ويخلق فرص عمل جديدة في قطاعات الرعاية الصحية والضيافة والنقل.

صلاح بديوي

اعتبر الخبراء الاستثمار في الرعاية الصحية ليس مجرد خدمة اجتماعية، بل استثمار اقتصادي استراتيجي يعزز الإنتاجية والاستقرار، ويبني مجتمعات أكثر صحة وقوة وإنتاجية.

وأشار الخبراء إلى أهمية السياحة العلاجية كبوابة استراتيجية للتنويع الاقتصادي ضمن رؤية قطر الوطنية 2030، مستلهمين تجارب دول رائدة مثل تايلاند وسويسرا في تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة من خلال جودة الخدمات الطبية المتقدمة.

ويؤكدون أن «بناء مجتمع صحي متكامل شرط أساسي للنمو الاقتصادي المستدام»، وأن الأمراض المزمنة والأوبئة تشكل عبئاً اقتصادياً طويل الأمد يستنزف الموارد ويقلل الإنتاجية، لذلك لابد من اعتبار الصحة قضية اقتصادية جوهرية تعزز الاستقرار والكفاءة الوطنية.

استثمار استراتيجي

وفي ذات السياق يقول الدكتور محمد الشياب، الخبير بمجال التخطيط الاستراتيجي في تصريحات لـ «لوسيل»، إن الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية يُعد استثماراً استراتيجياً طويل الأمد في رأس المال البشري، مشدداً على أهمية إعطاء الأولوية له في سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة. وعندما تكون هناك تنمية اقتصادية متطورة مصحوبة برعاية صحية عالية المستوى، يفضل المستثمرون هذا الوضع لأن الدول تتمتع باستقرار صحي أكبر، وتكون أقل عرضة للأوبئة، وتمتلك بنية تحتية أكثر استعداداً، وهذا يزيد من جاذبية البلاد للاستثمارات.

واستطرد قائلًا: إن نظاماً صحياً قوياً يجذب الاستثمارات الأجنبية، إذ يفضل المستثمرون الدول ذات الاستقرار الصحي العالي وانخفاض مخاطر الأوبئة والبنية التحتية المتطورة. وأن الاستثمار في الرعاية الصحية ليس مجرد خدمة اجتماعية، بل استثمار اقتصادي استراتيجي يعزز الإنتاجية والاستقرار، ويبني مجتمعات أكثر صحة وقوة وإنتاجية. ودعا المخططين الاستراتيجيين إلى تعزيز الاهتمام بالقطاع الصحي ومقاومة الأمراض، باعتباره ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية طويلة الأمد.

- د. محمد الشياب: الاستثمار في الرعاية الصحية يعزز الإنتاجية والاستقرار
- د. خليل السعيد: السياحة العلاجية بوابة إستراتيجية للتنويع الاقتصادي
- د. أسامة الحمصي: الاستثمار في الصحة ركيزة إستراتيجية لتعزيز الاقتصاد الوطني
- د. خالد مفتاح: السياحة العلاجية جزء أصيل من إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة

وأوضح الدكتور الشياب، أن هناك تمييزاً أساسياً بين النمو الاقتصادي، الذي يركز على الزيادة الكمية في الإنتاج والدخل المادي، والتنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان وجودة حياته.

وأشار إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتطلب توازناً متكاملاً بين أنواع رأس المال المختلفة، وفي مقدمتها رأس المال البشري الذي يعتمد على تنمية مهارات الإنسان من خلال التعليم والرعاية الصحية.

الاستثمار في الصحة

وبيّن الشياب، أن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والرعاية الصحية علاقة تكاملية قوية؛ إذ يدعم النمو الاقتصادي القطاع الصحي من خلال زيادة الإنفاق على المستشفيات، تطوير التكنولوجيا الطبية، توسيع برامج التأمين الصحي، تحسين البنية التحتية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والمواصلات، وتمويل البحث العلمي لتطوير الأدوية واللقاحات والتقنيات الجراحية.

من الجانب الآخر، أكد أن الرعاية الصحية عالية الجودة تعزز التنمية الاقتصادية عبر رفع إنتاجية العامل من خلال زيادة ساعات العمل الفعالة، تقليل أيام الغياب المرضي، وخفض تكاليف التعويضات المرضية.

واستشهد دكتور الشياب بتجربة اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أدى الاستثمار المبكر في الصحة العامة إلى ارتفاع سريع في الإنتاجية ومتوسط العمر المتوقع، مما دعم نموها الاقتصادي. كما أوضح أن تحسين صحة الأطفال يعزز رأس المال البشري، ويرفع قدراتهم التعليمية، مما ينتج قوة عاملة أكثر كفاءة ومهارة، بالإضافة إلى الحد من الفقر الناتج عن المرض الذي قد يدفع الأسر إلى بيع أصولها أو الاستدانة أو الخروج من سوق العمل.

وشدد على أن الاستثمار في الصحة يشبه الاستثمار في الآلات، لأنه يزيد القوة الإنتاجية في المستقبل وأن الرعاية الصحية والاستثمار فيها ليسا مجرد خدمة اجتماعية، بل استثمار استراتيجي في رأس المال البشري بصحة جيدة، أي استثمار اقتصادي طويل الأمد. وأن العلاقة الترابطية بين التنمية الاقتصادية والرعاية الصحية علاقة قوية جداً، في حين أن انتشار الأمراض يؤدي إلى نتائج عكسية تكلف الدول مصاريف كبيرة في البداية.

وخلص الدكتور محمد الشياب للقول، إن بناء نظام صحي قوي يُعد استثماراً طويل الأمد في بناء اقتصاد قوي ومجتمعات أكثر صحة وقوة وإنتاجية. وختم بدعوة واضحة لفت أعين الاستراتيجيين والمخططين إلى بذل الجهد الأكبر والاهتمام الأعظم والاستثمار في الجانب الصحي ومقاومة الأمراض والرعاية الصحية، فهذا – على المدى الطويل – تنمية اقتصادية واستثمار اقتصادي مستدام.

أهمية السياحة العلاجية

وأكد الدكتور خليل السعيد الخبير بمجال الاقتصاد المعرفي والاستدامة أن الاستثمار الجاد في الرعاية الصحية، والاهتمام الرسمي بتطوير بنيتها التحتية، يُعد بوابة استراتيجية نحو تعزيز مجال السياحة العلاجية، الذي يحظى باهتمام متزايد في دولة قطر ضمن إطار رؤيتها الوطنية للتنويع الاقتصادي.

وأوضح الدكتور السعيد أن هذا التوجه يمكن أن يُحقق عوائد اقتصادية كبيرة، مستشهداً بتجارب دول رائدة في هذا المجال. فدولة مثل تايلاند تحقق دخلاً هائلاً من السياحة العلاجية، حيث يُعد القطاع مصدراً رئيسياً للإيرادات السياحية بفضل جودة الخدمات الطبية المتقدمة والتكاليف التنافسية. أما سويسرا، فتتمتع بنظام إداري وخدمي متطور للغاية، رغم عدم توفر عدد كافٍ من الأطباء المحليين، إلا أنها تمتلك بنية تحتية صحية فائقة التطور وخدمات طبية رفيعة المستوى، مما يمكنها من استقطاب أطباء متخصصين من دول مجاورة كفرنسا وألمانيا، ويُشكل ذلك مصدر دخل قومي هائل يعزز الاقتصاد الوطني.

وبيّن، أن دول الخليج العربي، وفي مقدمتها قطر، قد بدأت تولي اهتماماً ملحوظاً لتطوير السياحة العلاجية، وسط تنافس إقليمي محموم لإنشاء بنى تحتية صحية واسعة ومتطورة. وتهدف هذه الجهود إلى استقطاب الكفاءات الطبية العالمية والشركات المتخصصة في مجال العلاج، ليصبح القطاع الصحي أحد الروافد المهمة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ويأتي هذا التأكيد في سياق الاستثمارات الكبيرة التي تضخها دولة قطر في القطاع الصحي، حيث يُعد تطوير السياحة العلاجية جزءاً أصيلاً من استراتيجية التنويع الاقتصادي، مدعوماً بمؤسسات طبية رائدة مثل مؤسسة حمد الطبية وسدرة للطب، وتسهيلات حكومية تشجع على جذب المرضى الدوليين، مما يعزز مكانة قطر كوجهة إقليمية وعالمية للرعاية الصحية المتقدمة.

ضمان النمو المستدام

ويقول المستشار في وزارة الصحة الدكتور أسامة الحمصي، في تصريح خاص لجريدة «لوسيل»، إن الدول المتقدمة تولي أهمية بالغة لبناء مجتمع صحي متكامل، يتمتع بمستويات عالية من الرعاية الصحية في جميع جوانبها، معتبراً ذلك شرطاً أساسياً لضمان النماء الاقتصادي المستدام.

وأوضح الدكتور الحمصي أن الدول ذات الاقتصادات القوية تخصص نسباً معتبرة من دخلها الوطني لضمان صحة الفرد، مشيراً إلى أن الصحة الجيدة تُشكل أساساً لاقتصاد أقوى وأكثر استقراراً. وأبرز أن الصحة الممتازة ترفع الإنتاجية بشكل ملحوظ؛ فالموظف السليم يقل غيابه عن العمل، ويرتفع تركيزه وكفاءته، وتتعزز قدرته على الإنجاز والإبداع.

واستطرد قائلاً إن هذا التأثير الإيجابي يمتد إلى الطالب الذي يتمتع بصحة جيدة، فيتعلم بفعالية أكبر ويحقق نتائج أفضل، مما ينعكس في النهاية على أداء المؤسسات التعليمية والاقتصاد الوطني ككل.

من جانب آخر، حذر الدكتور الحمصي من أن الأمراض والأوبئة تشكل عقبة كبرى أمام التنمية. فأي موجة وبائية كبيرة – كما شهد العالم مع جائحة كورونا – تؤدي إلى تعطل الحركة المجتمعية، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، وتتأثر قطاعات حيوية مثل السفر والتجارة وسلاسل الإمداد، كما تخلق حالة من التردد لدى المستثمرين الذين يتجنبون توظيف أموالهم في مشاريع طموحة في ظل مخاطر الوباء.

وأضاف أنه حتى خارج نطاق الأوبئة، تُشكل الأمراض المزمنة المنتشرة – مثل السكري وأمراض القلب والضغط – عبئاً اقتصادياً طويل الأمد. فهذه الأمراض لا تظهر كحدث مفاجئ، بل تستنزف الموارد عبر العلاج المستمر، والأدوية، والمتابعات الطبية الدورية، والمضاعفات التي تقلل القدرة على العمل. وعندما لا تُدار هذه الحالات بشكل منضبط، تتفاقم عواقبها على

د. محمد أسامة الحمصي

صحة الفرد، مما يرفع تكاليف العلاج والمضاعفات، ويقلل الإنتاجية بشكل ملحوظ.

وخلص الدكتور أسامة الحمصي إلى التأكيد على أن الصحة ليست قضية إنسانية فحسب، بل هي أيضاً قضية مالية واقتصادية جوهرية، إذ تُنفق أموال طائلة على علاج المضاعفات الناجمة عن الأمراض المزمنة. ودعا إلى النظر إلى الاستثمار في الصحة كركيزة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الوطني وبناء مجتمع أكثر إنتاجية واستدامة.

مركز إقليمي جاذب

ويقول الدكتور خالد مفتاح، الباحث الأكاديمي، في تصريح لـ « لوسيل» أن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية يُعدّ محوراً رئيسياً لتحقيق التحول المطلوب، حيث يساهم في زيادة الكفاءة التشغيلية، توسيع نطاق الخدمات المتاحة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأشار د. مفتاح إلى أن هذه المشاركة تأتي مدعومة بجهود حكومية واضحة، مثل إطلاق المنتدى الأول لتنظيم الرعاية الصحية في القطاع الخاص (يوليو 2025)، الذي يهدف إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)، ووضع إطار تنظيمي شفاف يجذب المستثمرين، ويرفع من جودة الخدمات، ويزيد من حصة القطاع الخاص في سوق الرعاية الصحية.

وأضاف: أن هذه الجهود تتكامل مع بناء القدرات في التخصصات المتقدمة بعيدة المدى، مثل الطب الدقيق الذي يعتمد على التحليل الجيني والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية لتقديم علاجات مخصصة ودقيقة، مما يرفع مستوى الرعاية الصحية إلى معايير عالمية ويجعل قطر وجهةً تنافسية على المستوى الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، أكد الدكتور مفتاح أن هذه الخطوات تفتح آفاقاً واسعة أمام السياحة العلاجية كمحرك اقتصادي جديد وواعد ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي.

وأوضح أن السياحة العلاجية أصبحت مصدر دخل استراتيجياً للعديد من الدول، حيث تجذب رؤوس الأموال الكبيرة وتقدم خدمات طبية متطورة عالية الجودة مدمجة مع تجربة ضيافة فاخرة وأمان تام. وفي قطر، وتُعد السياحة العلاجية جزءاً أصيلاً من استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، التي تنص صراحة على «زيادة مشاركة القطاع الخاص، وتطوير السياحة العلاجية، وبناء القدرات في التخصصات طويلة الأمد مثل الطب الدقيق». وتشمل الجهود الحالية:تسهيل إجراءات التأشيرات من خلال التحضير لإطلاق تأشيرة علاجية متخصصة.

د. خليل السعيد

وبين دكتور خالد مفتاح: أن تعزيز المؤسسات الرائدة مثل أسبيتار (المتخصص في الطب الرياضي والعظام)، سدرة للطب (النساء والأطفال)، زلال للعافية (الصحة الوقائية والاستشفاء)، ومستشفيات هيئة حمد الطبية، بالإضافة إلى مشاريع جديدة مثل مستشفى فيو. يجعلها تقوم بتقديم باقات متكاملة تجمع بين العلاج المتقدم، الرعاية اللاحقة، والسياحة الترفيهية.

وأشار إلى أن هذا التوجه يحقق هدفين رئيسيين: توطين العلاج داخل الدولة (تقليل تكاليف العلاج في الخارج للمواطنين والمقيمين)، وتحويل قطر إلى مركز إقليمي جاذب للمرضى الدوليين من المنطقة وخارجها، مما يعزز الدخل غير النفطي ويخلق فرص عمل جديدة في قطاعات الرعاية الصحية والضيافة والنقل.

وخلص خالد مفتاح للقول «إن الرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة.. فالصحة تبني اقتصاداً قوياً ومتنوعاً، والاقتصاد المتين يدعم نظاماً صحياً مستداماً ومتطوراً»، مشدداً على أن الاستثمار المتوازن في هذين المجالين هو الطريق الأمثل لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في دولة قطر.

حجم السوق والنمو

تكشف تقارير رسمية أن قطاع الرعاية الطبية في قطر يُعد من أسرع القطاعات نمواً وأكثرها جاذبية للاستثمار في المنطقة، مدعوماً باستثمارات حكومية ضخمة، ضمن استراتيجية وطنية طموحة، وتحول تدريجي نحو مشاركة أكبر للقطاع الخاص. وفي عام 2026، يشهد القطاع زخماً قوياً مع ميزانية صحية مرتفعة وتركيز على التنويع الاقتصادي والسياحة العلاجية.

يتوقع تقرير لمراقب الأعمال الدولي الصادر عن شركة Business Monitor International أن يبلغ حجم سوق الرعاية الطبية في دولة قطر حتى عام 2029 نحو 12.9 مليار دولار، أي حوالي 46.956 مليار ريال، بنمو سنوي مركب يصل إلى 13.6%، وهو من أعلى معدلات النمو في الخليج.

ووفق وزارة المالية، فإن الإنفاق الصحي الكلي على الرعاية الصحية في عام 2026 يرتفع إلى 25.4 مليار ريال (حوالي 6.9-7 مليار دولار)، وهو يمثل زيادة ملحوظة ونسبة 11%-10 من الموازنة العامة، بينما كان في عام 2025 يُقدر بحوالي 6 مليارات دولار أمريكي أي 22 مليار ريال.

ويشير تقرير لمركز الاتصال الحكومي إلى أن الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية كجزء من الموازنة العامة كان في عام 2025 حوالي 11%-10 من إجمالي الموازنة (22 مليار ريال)، وفي عام 2026 ارتفع إلى 25.4

د. خالد مفتاح

مليار ريال (حوالي 11.5% من إجمالي المصروفات 220.8 مليار ريال). وهذا لا يعادل نسبة من الناتج المحلي مباشرة، لكنه يعكس الأولوية الحكومية.

دور القطاع الخاص

وذكرت الاستراتيجية الوطنية للصحة أن القطاع الخاص يشكل حالياً نسبة تتراوح بين 30%-20 من الإنفاق على الرعاية الصحية، مع هدف استراتيجي لزيادة هذه النسبة.ويتوقع تقرير لمجموعة IMARC Group ارتفاع قيمة السياحة العلاجية في قطر إلى 1.57 مليار دولار بحلول عام 2033 بمعدل نمو مركب 18.4%، حيث بلغت قيمة السوق 289 مليون دولار في عام 2024.

وفيما يتعلق بفرص الاستثمار والأعمال في عام 2026 وما بعد، فإن برنامج الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) في وزارة التجارة والصناعة يشير إلى أن الشراكات تشمل إنشاء 12 مشروع مستشفى رئيسي (في طور التشغيل الآن أو تحت الإنشاء)، يضيف 1200 سرير جديد.

بينما تكشف مجموعة IMARC Group أن التخصصات ذات الطلب العالي: الأورام، القلب، العظام، الصحة النفسية، الرعاية المنزلية، تجعل سوق الرعاية المنزلية يرتفع من 1.8 مليار دولار في عام 2025 إلى 3.7 مليار دولار بحلول عام 2034، بنسبة نمو مركب تتراوح بين 7.7%-7.6.وحسب وكالة ترويج الاستثمار، فمن المتوقع أن ينمو سوق الأدوية إلى 698 مليون دولار بحلول عام 2030.

والاستراتيجيات الحالية (NDS3 + الاستراتيجية الصحية 2024–2030) تجعل التأثير متبادلا وقويا بين قطاعي الصحة والاقتصاد في قطر حيث إن الاقتصاد القوي (خاصة توسع إنتاج الغاز) يمول تطوير نظام صحي عالمي المستوى، بينما يُعزز هذا النظام الصحي الإنتاجية، يجذب الاستثمارات، ويحمي الاقتصاد من المخاطر الصحية والديموغرافية. تجعل هذا الترابط أكثر وضوحاً واستدامة، مع التوجه نحو نموذج يقوده القطاع الخاص مع الحفاظ على التغطية الشاملة.

ووفق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة القطاع الصحي القوي في قطر ليس فقط لخدمة السكان، بل هو «أداة اقتصادية» تساعد في جذب استثمارات أجنبية كبيرة بقيمة 100 مليار دولار، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام بنسبة 4% سنويًا، وزيادة الإنتاجية العمالية بنسبة 2%، وتحويل قطر إلى اقتصاد قائم على المعرفة وأقل اعتمادًا على الهيدروكربونات، وبناء اقتصاد متنوع عبر السياحة الطبية. وهذا يتماشى تمامًا مع رؤية قطر 2030، حيث تعتبر الصحة جزءًا من التنمية الاقتصادية المستدامة.

القطاع الصحي في قطر أداة اقتصادية تساعد في جذب استثمارات أجنبية بـ 100 مليار دولار

العدد 2823 – الجمعة 1 شوال 1447 هـ ـ 20 مارس 2026

مسؤولو شركات صرافة لـ «لوسيل»

30 % ارتفاع التحويلات المالية للمقيمين خلال رمضان

الدوحة – لوسيل

أكد مسؤولون في شركات الصرافة الرائدة، في تصريحات خاصة لصحيفة «لوسيل»، أن التحويلات المالية للمقيمين في دولة قطر تشهد ارتفاعاً ملحوظاً ومنتظماً خلال شهر رمضان المبارك، حيث ترتفع بنسب تتراوح عادة بين 25% و30% مقارنة بمتوسط الأشهر الأخرى على مدار العام، مع بلوغ الذروة في الأيام العشرة الأخيرة من الشهر الفضيل، تزامناً مع ايام عيد الفطر المبارك وزيادة الاحتياجات العائلية والموسمية.

وأوضحوا أن الارتفاع السنوي في حجم التحويلات بشهر رمضان يعكس قيم التكافل الاجتماعي والتضامن الإنساني التي يجسدها المقيمون تجاه أسرهم في بلدانهم الأصلية، إذ يتسارع إرسال الحوالات لتغطية مصروفات الشهر الكريم، وإخراج الزكاة والصدقات، والاستعداد للاحتفال بالعيد، فضلاً عن صرف الرواتب والمكافآت قبل نهاية الشهر، وتتركز وجهات التحويلات الرئيسية نحو الدول التي تضم جاليات كبيرة من المقيمين في قطر، وعلى رأسها الهند ومصر والفلبين وبنغلاديش والأردن ونيبال وباكستان.

نمو في حجم التحويلات

في ذات السياق، صرح السيد شادي عواد رئيس العمليات التنفيذية بصرافة الفردان، لصحيفة لوسيل بأن شهر رمضان المبارك يشهد نمواً ملحوظاً في حجم التحويلات المالية مقارنة بالأشهر العادية، حيث تسجل الحوالات ارتفاعاً يُقدَّر بنحو 25% مقارنة بمتوسط الأشهر السابقة. ويعود هذا الارتفاع عادةً إلى زيادة المصاريف المعيشية ومتطلبات الشهر الكريم، إضافة إلى حرص العملاء على إرسال مبالغ مالية لدعم أسرهم وصلة أرحامهم والاستعداد لمتطلبات عيد الفطر.

واستطرد عواد قائلاً: «نلاحظ خلال شهر رمضان تغيّراً في أنماط التحويل، يتمثل في ارتفاع قيمة التحويلات لبعض الوجهات، حيث يرتفع متوسط قيمة الحوالة مقارنة بالأشهر العادية. ولمواكبة هذا الطلب المتزايد، نقوم باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية، تشمل تعزيز مستويات السيولة لتغطية السحوبات على البنوك والمراسلين الخارجيين بما يتناسب مع حجم الطلب المتوقع، إلى جانب رفع الجاهزية التشغيلية من خلال زيادة عدد الموظفين وتمديد ساعات العمل، لضمان تقديم الخدمة بكفاءة وسلاسة».

وأوضح: «تتركز أعلى معدلات التحويل خلال شهر رمضان المبارك نحو عدد من الوجهات الرئيسية، وفي مقدمتها مصر والأردن والهند وبنغلاديش، وذلك بما يتماشى مع احتياجات العملاء وحرصهم على دعم أسرهم وتلبية متطلباتهم خلال الشهر الفضيل».

القنوات الرقمية

وأشار شادي عواد إلى أن القنوات الرقمية وتطبيقات التحويل تلعب دوراً بالغ الأهمية بالنسبة للعملاء، لما توفره من سهولة ومرونة في تنفيذ الحوالات في أي وقت ومن أي مكان، الأمر الذي يسهم بشكل فعال في استيعاب الضغط الموسمي خلال شهر رمضان، والحد من الاعتماد على الفروع التقليدية.

شادي عواد

وفيما يتعلق بالعروض والمبادرات، كشف أن الشركة توفر برنامج مكافآت مميزاً يتيح لجميع العملاء كسب نقاط أفيوس من نادي الامتياز للخطوط الجوية القطرية عند استخدام خدمات التحويل، بما يعزز تجربة العملاء ويمنحهم قيمة مضافة مستمرة. وبصفتنا الوكيل الرقمي الرئيسي لشركة ويسترن يونيون في قطر، فقد أطلقنا حملة خاصة بتطبيق ويسترن يونيون، يتم خلالها اختيار 30 فائزاً على مدار 30 يوماً، حيث سيحصل كل فائز على 5،000 ريال

وخلص رئيس العمليات التنفيذية بصرافة الفردان إلى القول: كما أطلقنا خلال شهر رمضان الجاري عرضاً خاصاً لمستخدمي تطبيق الفردان للصرافة، يتيح للعملاء الحصول على اشتراك «ماي بوك» لعام 2026 مجاناً، والذي يؤهلهم للوصول إلى أكثر من 3،000 عرض خاص، وذلك في إطار تشجيع استخدام القنوات الرقمية وتقديم مزايا حصرية خلال الشهر الفضيل، إلى جانب الاستفادة من أسعار صرف تفضيلية وعمولات مخفضة ضمن عروض موسمية مخصصة.

التحويلات العائلية

ومن جانبه قال الدكتور محمد أمجد موسى، نائب الرئيس التنفيذي لشركة الدار للصرافة: «إن الشركة تشهد ارتفاعاً سنوياً ملحوظاً في حجم الحوالات خلال شهر رمضان المبارك، حيث تتراوح نسبة الزيادة عادة بين 20% و30% مقارنة بمتوسط الأشهر الأخرى، مع تسجيل معدلات أعلى في الأيام العشرة الأخيرة من الشهر الفضيل».

وأضاف موسى: «يعود هذا الارتفاع إلى عدة

د. محمد أمجد موسى

عوامل رئيسية، أبرزها زيادة التحويلات العائلية لتغطية مصروفات شهر رمضان وعيد الفطر، إضافة إلى إرسال الزكاة والصدقات، فضلاً عن الالتزامات الموسمية. كما أن الرواتب التي تُصرف قبل العيد تسهم في رفع حجم العمليات خلال فترة قصيرة».

وأوضح: «نلاحظ خلال رمضان ارتفاعاً طفيفاً في متوسط قيمة الحوالة، حيث يميل العديد من العملاء إلى إرسال مبالغ إضافية لمرة واحدة دعماً لأسرهم. كما نرصد زيادة في عدد العمليات اليومية مقارنة بالمعدل الطبيعي». أما من حيث الجاهزية، فإننا نستعد مبكراً لهذا الموسم عبر تعزيز السيولة بالعملات الأجنبية الأكثر طلباً، وتكثيف التنسيق مع البنوك المراسلة لضمان سرعة التنفيذ، وزيادة عدد الموظفين في الفروع ذات الكثافة العالية، وتمديد ساعات العمل في بعض المواقع، إلى جانب المراقبة اليومية لحركة التدفقات لضمان استمرارية الخدمة دون تأخير».

جاليات كبيرة

وأشار الدكتور محمد أمجد موسى إلى أن التحويلات تتركز عادة نحو الدول التي تضم جاليات كبيرة مقيمة في دولة قطر، وفي مقدمتها الهند والفلبين ونيبال ومصر وباكستان وبنغلاديش. وتختلف النسب حسب طبيعة كل فرع والمنطقة الجغرافية التي يخدمها، إلا أن هذه الدول تمثل الحصة الأكبر من إجمالي التحويلات خلال الشهر الفضيل».

وذكر أن القنوات الرقمية أصبحت اليوم ركيزة أساسية في استراتيجية الدار التشغيلية، وقد أسهمت بشكل كبير في استيعاب الضغط الموسمي خلال رمضان. إذ باتت نسبة ملحوظة من العمليات تُنفذ عبر التطبيق الإلكتروني، ما ساعد في تقليل الازدحام داخل الفروع وتسريع إنجاز المعاملات على مدار الساعة.

وأكد نائب الرئيس التنفيذي لشركة الدار للصرافة أن الشركة أطلقت في الشهر الكريم عدداً من المبادرات الخاصة، شملت تقديم أسعار صرف تنافسية لفترات محددة، إضافة إلى حملات توعوية لتشجيع العملاء على استخدام القنوات الرقمية لما توفره من سهولة وسرعة وأمان.

وختم الدكتور محمد أمجد موسى قائلاً: «إن رمضان يمثل موسماً مهماً لقطاع التحويلات، وهو في الوقت ذاته فرصة لتعزيز رسالتنا في دعم عملائنا وتمكينهم من رعاية أسرهم بكل سهولة وأمان. ونحن ملتزمون بالحفاظ على أعلى مستويات الجاهزية التشغيلية والامتثال، لضمان تجربة سلسة وموثوقة خلال هذا الشهر المبارك».

بيانات رسمية

وتدعم هذه الديناميكية الموسمية بيانات رسمية حديثة صادرة عن مصرف قطر المركزي، حيث ارتفعت تحويلات العاملين بنسبة 10,8% على أساس سنوي في الربع الثالث من 2025، لتصل إلى 10,768 مليار ريال قطري (مقارنة بـ9,716 مليار في الربع الثالث 2024).

إجمالي التحويلات إلى الخارج خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025 بلغ 32,4 مليار ريال. وفي 2024 ككل: إجمالي التحويلات بلغ 44,6 مليار ريال. هذه الأرقام تعكس النمو العام، لكن الارتفاع الموسمي في رمضان (25-30%) يُعتبر إضافيًا ومتميزًا عن الاتجاه السنوي. وهذه الأرقام تؤكد استمرار نمو القطاع وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في مواسم مثل رمضان التي تحول الالتزام الديني إلى دعم اقتصادي ملموس لملايين الأسر خارج قطر.

والجدير بالذكر يبلغ إجمالي عدد السكان في قطر بنهاية 2025: حوالي 3,21 مليون نسمة وفق بيانات المجلس الوطني للتخطيط، والتي تُعد الجهة الرسمية المسؤولة عن الإحصاءات في قطر، حيث أنه ارتفع بنسبة 2,3% مقارنة بنهاية 2024.

ويصل إجمالي القوى العاملة الإجمالية القطرية والأجنبية: حوالي 2,1 - 2,2 مليون شخص نشط اقتصاديًا وفق بيانات البنك الدولي.

شادي عواد: القنوات والتطبيقات الرقمية تلعب دوراً مهماً لسهولة تنفيذ الحوالات

محمد موسى: **6** دول في مقدمة تحويلات المقيمين والهند والفلبين في الصدارة

العدد 2823 – الجمعة 1 شوال 1447 هـ ـ 20 مارس 2026

«لوسيل» تستطلع آراء خبراء الاقتصاد والشريعة والاجتماع

مهـــور الـزواج..

ظاهرة فرضتها العادات ويدفع ثمنها الشباب

المهور في الأعراس.. مشكلة أزلية تتجدد رغم الوعي المجتمعي

ملف أعده: عبد الدايم نور

في المجتمع القطري يُعد المهر (الصداق) جـزءًا مـن مـراسـم الــزواج، حيث يمنحه الـعـريـس لـلـعـروس كـحـق لـهـا شـرعًـا ولتكريمها ضمن التقاليد الاجتماعية. لكن في السنوات الأخيرة أصبح المهر مع بقية تكاليف الزواج موضوعًا يُناقش على نطاق واسع لارتفاعه وتأثيره على الشباب المقبلين على الزواج.

يتراوح مهر الزواج عند بعض الأسر القطرية في كثير من الحالات بين 150 الفا الى 300 الف ريال وتصل عند الأسر ذات الإمكانيات العالية الى مبلغ يتعدى المليوني ريـال حسب ما أشار إليه خبراء ومختصون محليون، ويعتبر البعض هذا الرقم "ليس مرتفعًا" نسبيًا بينما يرى آخرون أنه يشكل عبئًا ماليًا كبيرًا.

لا يتوقف العبء المالي عند المهر فقط فالزواج في قطر غالبًا ما يتضمن حفلات متعددة (ليلة الحنة، حفل العريس، حفل العروس، الـزفـاف)، ما يرفع التكلفة الكلية أحيانًا إلى نصف مليون ريال أو أكثر في بعض الحالات.

رغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها قطر خلال العقود الأخيرة، لا يزال ارتفاع المهور يمثل تحديًا متجددًا في المجتمع القطري، وسط دعوات متكررة للحد من المبالغة في تكاليف الـزواج. وبين التقاليد الراسخة ومتطلبات العصر الحديث، يجد الكثير من الشباب أنفسهم أمام عقبات مالية تؤخر خطوة الارتباط.

ضغط اجتماعي متوارث

يرى مختصون اجتماعيون أن المشكلة ليست جديدة، وإنما هي متجذرة في الثقافة المحلية. فالمهر الذي كان في الماضي رمزًا للتقدير بين الأسـرتين، تحوّل اليوم بالنسبة للبعض إلى مؤشر مكانة اجتماعية، يتأثر بالمقارنات بين العائلات والرغبة في الظهور بمظهر يليق بالمجتمع.

وتقول إحدى المستشارات الأسرية إن كثيرًا من الأسر تربط قيمة المهر بالمكانة الاجتماعية، وليس بحاجة الفتاة أو قدرتها، مؤكدة أن هذا المفهوم خلق سباقًا غير معلن بين العائلات

مع ارتـفـاع مستوى المعيشة وتـزايـد تكلفة حفلات الزفاف وتوابعها، يجد الشباب أنفسهم أمام عبء مالي كبير قبل بدء حياتهم الزوجية. ويصل الأمر بالبعض إلى الاقتراض لتغطية المهر ومتطلبات الزواج الأخرى، ما يجعلهم يـبـدأون حياتهم الزوجية تحت ضغط الديون.

ويشير خبراء اقتصاد إلى أن ارتفاع المهور وتكاليف الـزواج يساهم في تأخير سن الـزواج، ويشكل عاملًا يضغط على الطبقة المتوسطة، في وقت تتزايد فيه الالتزامات المالية التي يواجهها الأفراد في بدايات حياتهم العملية.

يتراوح مهـر الزواج بين **150** إلى **300** ألف ويتعدى عند بعض الأسر مليوني ريال

خبراء اقتصاديون: ارتفاع المهور وتكاليف الزواج يساهم في تأخير سن الزواج

مختصون اجتماعيون: المقارنات بين العائلات والرغبة في الظهور بمظهر يليق بالمجتمع

مختصون شرعيون: المهور المرتفعة ظاهرة تهدد استقرار المجتمع وبنـاء كيان الأسرة

د. عبد العزيز الحمادي الخبير الاقتصادي:

غلاء المهور وتكاليف الزواج المرتفعة يدفعان الشباب نحو القروض الشخصية والديون البنكية

أكد د. عبد العزيز الحمادي الخبير الاقتصادي، أن دولة قطر قد حرصت على دعم الأسرة التي تقوم على الود والتآلف، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمقبلين على الزواج، وما من شك في أن منحة الزواج قد أذابت الكثير من السدود، التي طالما كانت تحول بين رغبة الشاب في إتمام نصف دينه، والاقتران بابنة وطنه، وهذه المنحة ليست مجرد دلالة على أن الدولة تنظر إلى مواطنيها باعتبارهم أبناءها، ولكنها في الوقت نفسه ذات أهداف اجتماعية سامية، الا وهي مكافحة الظواهر الاجتماعية المرفوضة، ودعم الأسرة المواطنة، كونها النواة واللبنة الأساسية التي يقوم الوطن على دعائمها.

وقال: إن الاهتمام بالمظاهر الخداعة والركض وراء اقتناء أشياء ثانوية من أجل التفاخر، يعد من أخطر المشكلات التي تزلزل كيان الأسر الناشئة، وما من شك في أنه لو تم استثمار المبالغ الهائلة التي يبدأ الشاب مشروعا تجاريا، لكان الامر أكثر جدوى وفائدة له شخصياً، ولأسرته ولاقتصاد الوطن بأسره، فعندئذ سيتحول من شخص يغرق في الديون، تلاحقه المصارف، وقد يضيع مستقبله في حال تعثر في السداد، إلى عنصر إنتاج وبناء يساهم في تعزيز النهضة الاقتصادية على أرض وطنه.

وأكد أن الميثاق الغليظ يستهدف في المقام الأول السكنى والسكينة والمودة، مصداقاً لقوله عز وجل: ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون، موضحاً أن التكافؤ المالي يعد عنصراً مهما في العلاقة الزوجية، ولكنه ليس كل شيء.

وأكد الدكتور الحمادي بأن ارتفاع المُهور (المصاريف المرتبطة بالزواج مثل الصداق، تكاليف الحفلات، الهدايا) في قطر له تأثيرات اقتصادية واجتماعية واضحة على الشباب خصوصًا في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتطلعاتهم المالية.

وقال الشباب في بداية حياتهم المهنية غالبًا لا يملكون مدخرات كبيرة، ومع ارتفاع المهر تصبح القروض خيارًا سريعا وخصوصا مع سهولة الحصول على التمويل الاستهلاكي من البنوك

اقتصادية وليست قانونية أو رسمية معلنة. والعلاقة غالبًا غير مباشرة وتندرج ضمن القروض الاستهلاكية.

فكلما زادت الفجوة بين الدخل وتكاليف الزواج، زاد احتمال الاقتراض.

عادةً لا تصنّف القروض على أنها "قروض زواج" في البيانات البنكية، بل تدخل ضمن بند القروض الشخصية/الاستهلاكية.

لذلك قد نلاحظ ارتفاعًا عامًا في القروض الشخصية بالتزامن مع مواسم الزواج او ارتفاع تكاليفه، لكن لا يمكن دائمًا إثبات أن السبب المباشر هو المهر فقط.

وأضاف د. الحمادي قائلا الشباب غالبًا يضطر إلى الاقتراض أو الاستدانة من أجل تغطية المهور والمصاريف المرتفعة، ما يؤدي إلى تقليص المدخرات الشخصية زيادة الضغط المالي بعد الزواج، بالإضافة الي انخفاض القدرة على الاستثمار في مستقبلهم، مثل شراء سكن أو بدء مشروع وهذا يضع الشباب في دوامة من الالتزامات المالية قد تستمر لسنوات بعد الزواج.

ويؤكد د. الحمادي بوجود علاقة غير مباشرة بين غلاء المهور وارتفاع معدلات القروض الشخصية، خصوصًا في المجتمعات التي ترتفع فيها تكاليف الزواج بشكل ملحوظ مثل بعض دول الخليج ومنها قطر. لكن العلاقة غالبًا تكون اجتماعية-

الشيخ عبد الله السادة:

ليس هناك حد أعلى شرعًا للمهر ويجوز الاتفاق على مبلغ رمزي كمهر

قال فضيلة الشيخ عبد الله السادة إن المغالاة في المهر مشكلة اجتماعية وهو عائق للزواج ومنافٍ للغرض الأصلي من الزواج وهو عفة الفتى والفتاة، وبحثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرفق بالزوج في تكاليف الزواج، كما ينبغي أن يكون الاختيار في الزواج مبنيًا على الأخلاق وحسن الصلة بالله مؤكدا بان المغالاة في المهور تثقل كاهل المقدم على الزواج وقد يسر الإسلام أمر الزواج، وأمر أهله بتيسير أمره، وعد خير النكاح ما أحاطه التيسير، ففي تيسير أمر الزواج صلاح للمجتمع وبركة للزوجين وأضاف فضيلة الشيخ عبد الله قائلا: لقد وضع الإسلام قاعدة ذهبية «كلما قلّت المؤنة، عظمت البركة»، وهذا المنهج هو الذي سار عليه النبي ﷺ وأصحابه فقد جاء في حديث السيدة عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَعْظَمَ النِّكَاحِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُ مُؤُونَةً.

ويؤكد فضيلة الشيخ السادة بان ليس هناك حد أعلى شرعًا للمهر ويجوز الاتفاق على مبلغ رمزي كمهر.

وعن دور المؤسسات الدينية بالمساهمة في توعية المجتمع بأهمية التيسير قال: تُعد المؤسسات الدينية ركيزة أساسية في تعزيز الوعي الاجتماعي بأهمية تيسير المهور والحد من غلاء تكاليف الزواج، وذلك عبر خطب الجمعة، والبرامج التوعوية، والمبادرات التي تحث على القدوة الحسنة. تعمل هذه المؤسسات على تغيير المفاهيم المغلوطة، ونشر القيم الإسلامية التي تُبرز المهر كهدية رمزية، ومحاربة المبالغة لضمان الاستقرار الأسري والحد من العنوسة.

واختتم فضيلة الشيخ عبد الله السادة تصريحاته لـ «الوسيل» بقوله: يسّروا أمر الزواج بالتمسك بالدين والخلق؛ لا بالمظاهر الخادعة، فالمهر وجب للتكريم لا للتعجيز، والمغالاة فيه جناية على استقرار المجتمع وعفاف الشباب، فالبركة تكمن في اتباع الهدي النبوي وتيسير التكاليف، فهي سبيل بناء أسرة مطمئنة، تنال توفيق الله ومدده.

الإعلامي عبدالعزيز السيد:

إعلامنا المحلي أحدث نقلة نوعية في التوعية بمخاطر المبالغة في المهور

أكد الإعلامي عبد العزيز السيد الدور الكبير الذي يمكن ان يلعبه الاعلام في التوعية بمخاطر المهور قائلا إن الإعلام يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الجهود المجتمعية عبر التوعية بمخاطر المبالغة في المهور وأثرها الاجتماعي مؤكدا في حوار لـ لوسيل بان الإعلام المحلي في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي ساهم في طرح والتحذير من عواقب هذه الظاهرة على فترات زمنية متفاوتة. وأحدث الإعلام القطري نقلة نوعية في التوعية بمخاطر المبالغة في المهور، حيث ساهمت برامجه وأعماله الفنية في تعزيز ثقافة الاعتدال وتبسيط الزواج وفيما يلي نص الحوار..

الأعمال الفنية والبرامج ساهمت في تعزيز ثقافة الاعتدال وتبسيط الزواج

ما دور الإعلام في التوعية بمخاطر المبالغة في المهور؟

لا شك أن الإعلام يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الجهود المجتمعية عبر التوعية بمخاطر المبالغة في المهور وأثرها الاجتماعي السلبي بسبب تكاليف الزواج الباهظة، حيث تُعد المهور جزءًا أساسيًا منها.

مخاطر المبالغة في المهور وتكاليف الزواج، لا تقتصر على المجتمع القطري فحسب بل هذه ظاهرة منتشرة أيضا في المجتمعات الخليجية، بسبب التأثيرات المجتمعية في ظل المتغيرات الثقافية والاجتماعية وقلة الوعي، ولذلك أرى أن الاعلام يجب أن يكون له دور فاعل ومؤثر في معالجة هذه الظاهرة، ودوره لا يجب أن يكتفي بطرح المشكلة فحسب، بل المساهمة أيضا بأفكار وروؤى مبتكرة وأكثر تفاعلية للتخفيف من آثارها على الأقل عبر نشر ثقافة التيسير والاعتدال في جميع جوانب الحياة ومنها الحياة الزوجية.

ويمكننا الاشارة الى أن الإعلام المحلي في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي ساهم في طرح والتحذير من عواقب هذه الظاهرة على فترات زمنية متفاوتة، وأحدث الإعلام القطري نقلة نوعية في التوعية بمخاطر المبالغة في المهور، حيث ساهمت برامجه وأعماله الفنية في تعزيز ثقافة الاعتدال وتبسيط الزواج، ما انعكس إيجابًا على الوعي المجتمعي والسلوك الاجتماعي تجاه الزواج الميسر وقد أحدثت الثقافية والأعمال الدرامية والمسرحيات، أثرًا كبيرًا في بث الوعي المجتمعي، ومع ذلك، خفتت وتيرة هذا الطرح لتعود ظاهرة المهور الباهظة ومظاهر البذخ بسبب التطور المجتمعي، ومظاهر التفاخر الاجتماعي، والتمسك بالعادات، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي، وضعف الوعي بآثارها، مثل تأخر الزواج وزيادة الديون على الشباب.

هل ترى ضرورة وضع سقف محدد للمهور؟ ومن الجهة المخولة بذلك؟

من خلال معطيات النتائج السلبية للمهور والتكاليف الباهظة التي تعصف بمعظم المقبلين على الزواج، أرى أنه يجب أن تكون هناك ضرورة لوضع سقف إرشادي للمهور وتكاليف الزواج للحد من المبالغة وتخفيف الأعباء عن الشباب، وهناك مثلا الجهات الرسمية عبر تنظيمات أو توصيات عامة، ومؤسسات مجتمعية وأسرية لديها مبادرات ملموسة، وتحتاج إلى دعم اعلامي وبتوافق مجتمعي يجمع بين التوجيه الرسمي والوعي الاجتماعي، ومثل هذه التجارب الناجحة التي بدأنا تدرك وجودها واهميتها سوف تحدث أثراً كبيرا في تنوير الفكر.

ما دور المؤسسات الدينية والاجتماعية في معالجة هذه الظاهرة؟

التوعية الدينية والاجتماعية من ضمن المبادرات الناجحة التي نلتمسها في المجتمع، إلى جانب الإرشاد الأسري وتوعية الأسر بأثر المغالاة على الشباب والمجتمع بهدف تغيير الوعي والسلوك نحو زواج أكثر يسرًا واستقرارًا.

أيضا نحن في المجتمع نتطلع الى مبادرات أخرى أكثر تفاعلية تتمثل في إطلاق منصات مجتمعية واعلامية تستقطب الشباب من الجنسين لتعزيز القيم الاجتماعية ونشر ثقافة الاعتدال والتعاون بدل التفاخر والمظاهر.

هل هناك مبادرات مجتمعية ناجحة في قطر للحد من تكاليف الزواج يمكن تسليط الضوء عليها ؟

بكل تأكيد، هناك مبادرات إيجابية تهدف إلى تشجيع الزواج الميسر وتقليل الضغوط المالية على الشباب، ونتلمس في هذا الصدد أدوارا إيجابية ومبادرات تفاعلية لدعم المقبلين على الزواج، وهنا نشيد بالدعوات الرسمية من مجلس الشورى القطري لترشيد تكاليف الأعراس والحد من المبالغة، وفي هذا الصدد ركز المجلس على التوازن بين التيسير الاجتماعي والتقاليد لتخفيف الضغوط المالية وتحفيز الشباب على الزواج، وهذه رؤية تصب في دعم جهود المجتمع، الى جانب مبادرات توعوية أخرى أطلقتها وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة لدعم الأزواج الجدد وتعزيز الاستقرار الأسري، ومبادرات دعم الزواج التي تقدمها بعض الجمعيات الخيرية لتخفيف الأعباء المالية، وبرامج تأهيل قبل الزواج بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وأشير أيضا إلى أهمية الحضور التفاعلي للإعلام المجتمعي أيضا، وإعطائه مساحة أكثر تفاعلية وابتكارا في البرامج الاذاعية والتلفزيونية والثقافية وبمساحات أكبر من الماضي، وتركز على موضوع وأهمية طرح ومناقشة هذه الظاهرة، وتستخدم أسلوبًا جذابًا يناسب عقلية الشباب ويؤدي رسالته الإعلامية بدمج التوعية الدينية والاجتماعية بطريقة حديثة، تربط بين القيم التقليدية والتوجهات العصرية للشباب مع الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لنشر محتوى قصير ومؤثر يسهل الوصول إليه ويحفّز النقاش المجتمعي.

هل لوسائل التواصل الاجتماعي دور في رفع سقف التوقعات المتعلقة بالزواج؟

نعم، ولكن معظم مواقع التواصل الاجتماعي للأسف جزء من أسباب المشكلة التي يجب معالجتها وبسرعة، حيث تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في رفع سقف التوقعات المتعلقة بالزواج، وذلك عبر عرض مظاهر البذخ وتضخيم التفاخر الاجتماعي والمبالغة الباهظة وتأثيرها على الشباب، الى جانب المقارنات المستمرة بين الأزواج الجدد وهذه ترفع الطموح المادي وتزيد الضغط على المقبلين على الزواج. وبالتالي يخلق شعورًا بأن هذه هي "المعيار الطبيعي" للزواج، بمعنى أن معظم وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورًا كبيرًا في نشر مظاهر البذخ والمبالغة في الزواج، لكنها غالبًا لا توضح مخاطره وآثاره السلبية على الشباب والمجتمع، مثل ارتفاع المهور، وتأخر الزواج، وتراكم الديون، مما يزيد الضغط على المقبلين على الزواج ويعزز التفاخر الاجتماعي، وأرى أنه حان الوقت أمام الاعلام بشكل عام أن يوفر مساحة أكبر لمثل هذه القضايا المجتمعية، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن تدرك مسؤولية ذلك، وباختصار، الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بما تملكه من تأثير ليست مجرد ناقل للمعلومة، بل أداة فعّالة لتوسيع تأثير المبادرات وتحقيق التغيير السلوكي في المجتمع.

ظبية المقبالي: ظاهرة المغالاة في المهور ترجع على الأغلب للحرص على التباهي والتفاخر

أكدت ظبية المقبالي، خبيرة اجتماعية وأسرية، أن ظاهرة المغالاة في المهور ترجع على الأغلب في الحرص على التباهي والتفاخر بالوهم، فالآباء يتخيلون أن مهر الفتاة إنما هو مؤشر لا على مكانتها وحدها، وإنما على مكانة الأسرة ككل، وهذا المفهوم المغلوط لا يمكن استئصاله بقانون، لأنه حتى لو حدد القانون قيمة المهر، فلا مجال لأن يحدد قيمة المبالغ التي يجب انفاقها على حفل الزفاف.

ولا قيمة الشبكة الذهبية، ولا قيمة البيت وأثاث المنزل، وهكذا فمن الممكن أن يلتزم ولي الأمر بالسقف الأعلى للمهر، ثم يخنق الشاب بمطالب أخرى، فيكون كالهارب من الرمضاء إلى النار، على حد تعبيره. وأضاف: إن القضاء على ظاهرة المغالاة في المهور، سيؤتي ثمارا طيبة وسيحقق فوائد كبيرة للوطن بأسره.

وأضافت قائلة: أن دولة قطرقد حرصت على دعم الأسرة المواطنة التي تقوم على الود والتآلف، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمقبلين على الزواج من خلال المبادرات الحكومية، وما من شك في أن منحة الزواج قد أذابت الكثير من السدود، التي طالما كانت تحول بين رغبة الشاب في إتمام نصف دينه، والاقتران بابنة وطنه، وهذه المنحة ليست مجرد دلالة على أن الدولة تنظر إلى مواطنيها باعتبارهم أبناءها، ولكنها في الوقت نفسه ذات أهداف اجتماعية سامية، الا وهي مكافحة الظواهر الاجتماعية المرفوضة، ودعم الأسرة المواطنة، كونها النواة واللبنة الأساسية التي يقوم الوطن على دعائمها.

وقالت: إن الاهتمام بالمظاهر الخداعة والركض وراء اقتناء أشياء ثانوية من أجل التفاخر، يعد من أخطر المشكلات التي تزلزل كيان الأسر الناشئة، وما من شك في أنه لو تم استثمار المبالغ الهائلة التي تهدر على الأعراس وما إلى ذلك، في أن يبدأ الشاب مشروعا تجاريا، لكان الامر أكثر جدوى وفائدة له شخصياً، ولأسرته ولاقتصاد الوطن بأسره، فعندئذ سيتحول من شخص يغرق في الديون، تلاحقه المصارف، وقد يضيع مستقبله في حال تعثر في السداد، إلى عنصر إنتاج وبناء يساهم في تعزيز النهضة الاقتصادية على أرض وطنه.

مؤكدة بان قيمة الفتاة لا تقدر بالمال، لأنه من الممكن أن يتقدم للزواج منها ثري ولكنه يزيد عن ضعف عمرها، أو رجل أعمال يتزوجها لفترة ثم يطلقها، وهكذا لا تكون ذات قيمة ذات أهداف اجتماعية سامية، الا وهي مكافحة الظواهر الاجتماعية المرفوضة، ودعم الأسرة المواطنة، كونها النواة واللبنة الأساسية التي يقوم الوطن على دعائمها.

وقالت: إن الاهتمام بالمظاهر الخداعة والركض وراء اقتناء أشياء ثانوية من أجل التفاخر، يعد من أخطر المشكلات التي تزلزل كيان الأسر الناشئة، وما من شك في أنه لو تم استثمار المبالغ الهائلة التي تهدر على الأعراس وما إلى ذلك، في أن يبدأ الشاب مشروعا تجاريا، لكان الامر أكثر جدوى وفائدة له شخصياً، ولأسرته ولاقتصاد الوطن بأسره، فعندئذ سيتحول من شخص يغرق في الديون، تلاحقه المصارف، وقد يضيع مستقبله في حال تعثر في السداد، إلى عنصر إنتاج وبناء يساهم في تعزيز النهضة الاقتصادية على أرض وطنه.

وأضافت: إن تبعات مشكلة ارتفاع المهور وتكاليف الزواج، وما ينجم عنها من الغرق في طوفان الديون، يؤدي إلى تحطيم المودة والرحمة بين الزوجين، وعدم استمرارية الزواج متسائلة كيف نطالب شاباً منغمساً في الديون، أن يكون زوجاً محباً يعيش حياة هادئة وسعيدة ؟

وهل يستطيع الإنسان حينما يكون تحت الضغوط الهائلة، أن يكون زوجاً مثالياً هادئاً؟

وقالت إنني أتوجه بالنصيحة لأولياء الأمور، وأدعوهم إلى اتقاء الله عز وجل في بناتهم وفي وطنهم أيضاً، فالتشبث بالمهر المرتفع، والتمسك به، قد يؤدي إلى تنفير الشباب من بناتهم، ومن ثم يدفعون بهن إلى ظلمات العنوسة، ويحرمونهن من حقهن الفطري والطبيعي في تكوين أسرة وإنجاب أطفال، وهذا ظلم بليغ وجسيم لفلذات الأكباد.

ولعله من الأحرى بولي الأمر، أن يسعى إلى التيسير وعدم إثقال الشاب بالأعباء، لأن هذا العريس سيكون واحداً من أفراد الأسرة في المستقبل القريب، وما من شك في أن تمتعه بحياة هادئة، سيدفعه إلى إسعاد زوجته، وربما يسعى لتحسين دخله عبر خوض تجربة العمل الخاص، وما إلى ذلك من أشياء، أما إذا كان مديوناً، فاحتمالات نجاحه في الحياة تعد ضعيفة جداً، واختتمت السيدة ظبية المقبالي تصريحاتها مطالبة كل المقبلين على الزواج ضرورة المشاركة في الدورات الخاصة لإكسابهم المهارات والمعارف التي تساعدهم على الاختيار الزواجي السليم، وتنمية مهارات التواصل والحوار، وبناء علاقات زوجية متينة قائمة على المودة والرحمة.

النزاعـات تثير موجـــــــــــة بيع بدافع الذعر

قلق متزايد بين المستثمرين بشأن الاحتفاظ بالسبائك الذهبية لتقلباتها غير المعتادة

د. هاني فايز: قفزات تشهدها أسواق الذهـــــــب والمعادن الثمينة خـلال الفتـرة المقبلـة
الذهـب سيظل الملاذ الآمـن الأول في أوقـــــات الاضطرابات الاقتصاديـة والجيوسياسيـة

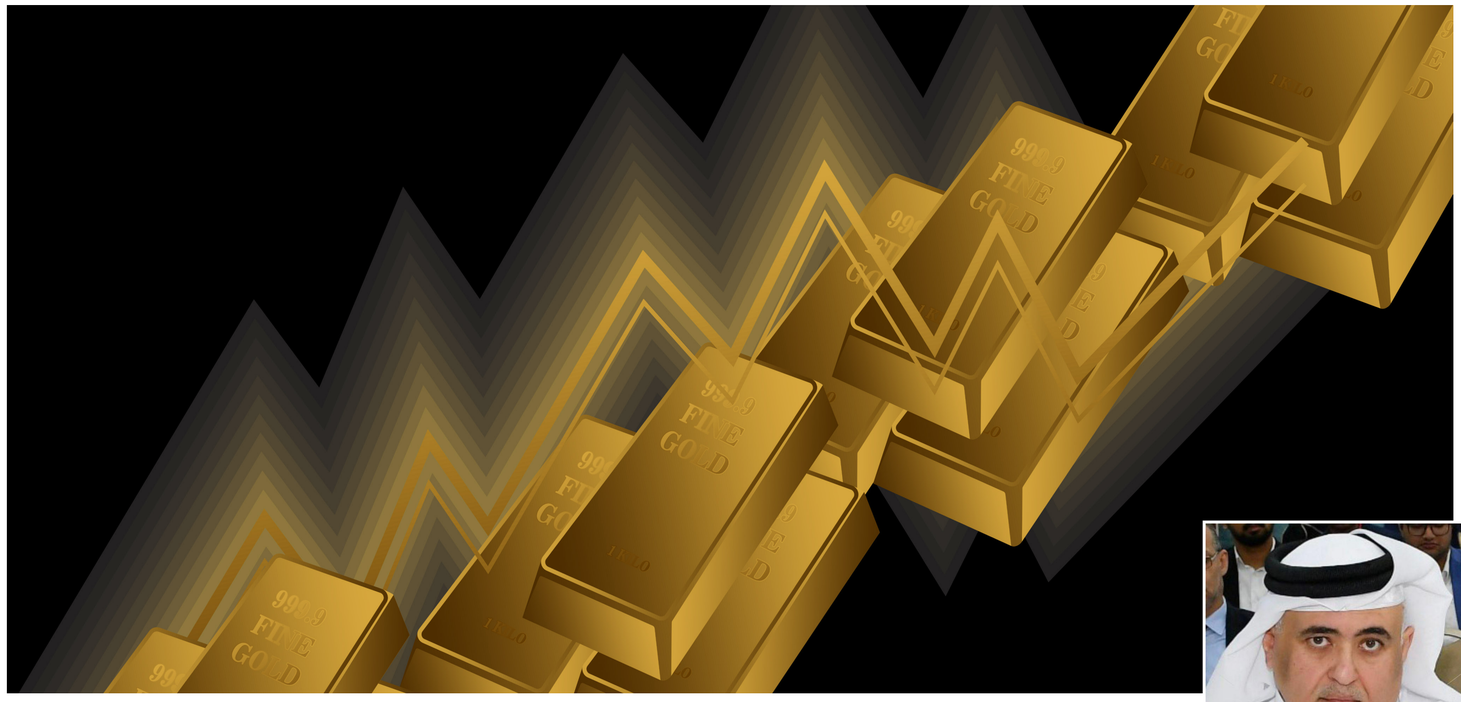

عبد الدايم نور

على عكس ما حدث خلال حرب الـ12 يوماً بين إيران والولايات المتحدة العام الماضي، حين قفزت أسعار الذهب سريعاً قبل أن تفقد معظم مكاسبها مع إعلان وقف إطلاق النار، تبدو أسعار المعدن الثمين اليوم شبه مستقرة بعد مرور أكثر من أسبوعين على اندلاع الجولة الجديدة من التصعيد العسكري.

ارتفع سعر الذهب من 5296 دولاراً إلى 5423 دولاراً للأونصة بعد أن شنت الولايات المتحدة وإسرائيل غارات على إيران في 28 فبراير، مما يتماشى مع المقولة الشائعة بأن الاضطرابات الجيوسياسية تدفع المستثمرين نحو أصول «الملاذ الآمن» التقليدية.

لكن موجة بيع أدت إلى انخفاض الأسعار بأكثر من 6% لتصل إلى 5085 دولاراً في 3 مارس. ومع تصاعد حدة الصراع، تراوح سعر الذهب بين 5050 دولاراً و5200 دولار. وبلغ آخر سعر تداول فوري للذهب 5175 دولاراً للأونصة، وفقاً لما ذكرته شبكة «CNBC»، واطلعت عليه « لوسيل

يرى روس نورمان، الرئيس التنفيذي لموقع «ميتالز ديلي» المتخصص في المعادن الثمينة، أن عدة عوامل قد تفسر ضعف زخم الصعود، بما في ذلك قوة الدولار وارتفاع عوائد سندات الخزانة.

وأضاف نورمان أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى تضخم طويل الأمد، وربما ارتفاع أسعار الفائدة، في ظل سعي البنوك المركزية لاحتواء تداعيات إغلاق مضيق هرمز، الممر البحري الحيوي للنفط والغاز.

وتميل أسعار الفائدة المرتفعة إلى زيادة جاذبية الأصول ذات العوائد، كالسندات الحكومية، مقارنةً بالمعادن الثمينة التي لا تدر عوائد، كالذهب.

وقال نورمان لشبكة «CNBC»: «تبدو تحركات أسعار الذهب والفضة ضعيفة في الوقت الراهن، ولكن ربما يكون هذا هو الشعور الطبيعي بعد التقلبات الكبيرة التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية».

وأضاف أن بعض المستثمرين المؤسسيين أصبحوا قلقين بشأن الاحتفاظ بالسبائك الذهبية نظراً لتقلباتها غير المعتادة.

ويرى رئيس قسم الأبحاث في شركة «الرمز»، عامر حلوي، أن من بين التفسيرات الأخرى أن النزاعات تثير موجة بيع بدافع الذعر بين المستثمرين، مما يسبب «تدفقاً» يجبر المتداولين على بيع مراكزهم مع انخفاض الأسعار.

قال في حديثه لبرنامج «أكسس الشرق الأوسط» على قناة سي إن بي سي: «في حال حدوث أزمة سيولة، سيتم بيع كل شيء حتى يستوعب الناس الوضع ويتم إعادة توجيه الاستثمارات نحو الأصول المناسبة».

وأضاف: «عادةً، عند حدوث صدمة، حتى الذهب ينخفض سعره ثم يرتفع لاحقاً».

د. هاني فايز حمد

رغم التقلبات قصيرة الأجل، لا تزال توقعات البنوك متفائلة. ويتوقع بنك جيه بي مورغان أن تصل الأسعار إلى 6300 دولار للأونصة بحلول نهاية عام 2026، بينما يتمسك دويتشه بنك بهدفه البالغ 6000 دولار بنهاية العام، وفقاً لتقاريره الأخيرة.

التوترات الجيوسياسية تدعم موجة الصعود

كانت التوترات الجيوسياسية الأوسع نطاقاً، إلى جانب اضطراب العلاقات الدولية في عهد الرئيس الأميركي دونالد ترمب، من العوامل الرئيسية في موجة الصعود الطويلة للذهب. كما استفادت الأسعار أيضاً من ارتفاع مشتريات البنوك المركزية، وتحول أوسع من جانب المستثمرين بعيداً عن السندات السيادية والعملات.

وارتفع المعدن بنحو الربع منذ بداية العام، رغم تراجعه الحاد من مستوى قياسي تجاوز 5595 دولاراً للأونصة في نهاية يناير.

سابع شهر من المكاسب

سجل الذهب مكاسبه الشهرية السابعة على التوالي في فبراير، وهي أطول سلسلة منذ عام 1973.

وحتى قبل الحرب مع إيران، كان ترمب قد تبنى سياسة خارجية أكثر تشدداً على نحو متزايد. فقد أدلت القوات الأميركية القبض على الرئيس الفنزويلي آنذاك نيكولاس مادورو في يناير، كما أطلقت الإدارة تهديدات بضم غرينلاند.

تقلبات النفط والدولار

وقال هونغ هاو، كبير مسؤولي الاستثمار لدى «لوتوس لإدارة الأصول» إن «المعادن النفيسة والنفط والسلع ترتفع رغم تعافي الدولار، رغم أنها مقومة بالدولار الأميركي. وأضاف: هذا يثبت أن هذه الأصول الملموسة هي العملة الصعبة الحقيقية خلال هذه الفترة الاستثنائية».

مؤشرات توتر واضحة

أعرب الدكتور هاني فايز حمد رئيس منتدى أسرار الذهب والمعادن الثمينة، عن قلقه من الاحداث التي تشهدها المنطقة، وتعرض بعض دول الخليج للقصف، متمنيا من الله تعالى أن يحفظ دول الخليج من كل سوء وأن يجعلها الله في معيته. وتابع الدكتور حمد أن التطورات العسكرية التي شهدتها المنطقة مؤخرا، والمتمثلة في الهجوم على إيران والرد الإيراني، كان له تأثيرات كبيرة ومباشرة على أسعار الذهب والمعادن الثمينة عالميًا. وأضاف حمد أن الأسواق العالمية كانت تظهر مؤشرات توتر واضحة منذ جلسات الأسبوع الأول من مارس الجاري حيث شهدت البورصات موجة شراء مكثفة واندفاعا نحو السيولة النقدية، في مشهد وصفه بـ«الهستيري»، وهو ما كان ينذر بحدوث حدث جيوسياسي كبير. ولفت إلى أن الخبر الذي استيقظ عليه العالم صباح 28 فبراير الماضي بشأن استهداف إيران جاء متسقا مع تلك المؤشرات، متوقعًا أن تشهد أسعار الذهب والمعادن الثمينة قفزات ملحوظة خلال الفترة المقبلة، في ظل لجوء المستثمرين إلى الملاذات الآمنة.

الأصول ذات القيمة المستقرة

أكد الدكتور هاني فايز حمد، أن قرار المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء جميع الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، انعكس بشكل مباشر أيضا على الأسواق العالمية، حيث شهد الدولار الأمريكي تراجعًا ملحوظًا مقابل العملات الرئيسية، في حين ارتفعت أسعار الذهب بصورة كبيرة باعتباره الملاذ الآمن للمستثمرين.

وأوضح أن العلاقة العكسية بين الدولار والذهب تعد من الثوابت الاقتصادية المعروفة، حيث يؤدي ضعف العملة الأمريكية إلى زيادة الإقبال على الذهب عالميًا، مما يرفع أسعاره في البورصات الدولية، مؤكدًا أن الفترة المقبلة قد تشهد موجة صعود جديدة في أسعار الذهب إذا استمرت الضغوط على الدولار.

وأشار إلى أن الأسواق الناشئة، ومنها الأسواق العربية، تتأثر بشكل سريع بتقلبات الدولار وأسعار الذهب العالمية، ما ينعكس على أسعار المعدن الأصفر محليًا، داعيًا المستثمرين والأفراد إلى متابعة المؤشرات الاقتصادية العالمية قبل اتخاذ قرارات الشراء أو البيع.

واكد رئيس منتدى أسرار الذهب والمعادن الثمينة على أن الذهب سيظل الملاذ الآمن الأول في أوقات الاضطرابات الجيوسياسية، متوقعًا استمرار الاتجاه الصاعد على المدى المتوسط، ما لم يشهد الدولار الأمريكي تعافيًا قويًا خلال الفترة المقبلة.

3 عوامل تدعم صعود الذهب في المرحلة الحالية

ويرى الدكتور هاني فايز حمد أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تقف خلف موجة صعود الذهب وهي:

أولًا: فرض تعرفة جمركية أمريكية بنسبة 15% قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض تعرفة جمركية جديدة بنسبة 15% أعاد إشعال المخاوف من اتساع نطاق الحرب التجارية. مثل هذه القرارات تؤدي إلى رفع تكاليف الاستيراد، وزيادة الضغوط التضخمية، وإضعاف توقعات النمو الاقتصادي.

في مثل هذه الأجواء، يتجه المستثمرون إلى الذهب كملاذ آمن، خاصة مع تزايد احتمالات اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وتراجع شهية المخاطرة.

ثانيا: التوترات الجيوسياسية، وخصوصًا بين الولايات المتحدة وإيران، تخلق بيئة عالية المخاطر في الأسواق المالية. أي تصعيد سياسي أو عسكري محتمل يرفع مستوى عدم اليقين، ويعزز الطلب على الأصول الدفاعية منوها بأن الذهب بطبيعته يستفيد من هذه الأجواء، حيث يُعتبر أداة تحوط تقليدية ضد الأزمات والصراعات الدولية.

ثالثًا: توقعات السياسة النقدية الأمريكية في ظل الضغوط الاقتصادية الناتجة عن الرسوم الجمركية والتوترات السياسية، ترتفع التوقعات بأن يتجه الاحتياطي الفيدرالي نحو سياسة نقدية أكثر مرونة، قد تتضمن خفض أسعار الفائدة.

انخفاض العائد الحقيقي يعزز جاذبية الذهب، إذ يقلل من تكلفة الاحتفاظ به مقارنة بالأصول ذات العائد.

تذبذب سعر الذهب

لعبت مشتريات البنوك المركزية دوراً محورياً في صعود الذهب خلال الأعوام الثلاثة الماضية، إذ وفرت دعماً قوياً للأسعار. ومع طرح 300 ألف أونصة من السبائك في السوق المفتوحة، أثار ذلك مخاوف من احتمال تعرض الذهب لبعض الضعف على المدى القريب، إضافة إلى التقلبات المرتفعة عقب هبوط سعري تاريخي في نهاية يناير الماضي.

مع ذلك، ما زالت العوامل التي دعمت صعود سعر الذهب سابقاً إلى ما فوق 5500 دولار للأونصة قائمة إلى حد كبير، بما في ذلك التحول الأوسع بعيداً عن السندات السيادية والعملات، فضلاً عن المخاطر الجيوسياسية. كما تسهم التحركات الأمريكية الأخيرة تجاه إيران في زيادة حالة عدم اليقين العالمي، ما يعزز جاذبية أصول الملاذ الآمن مثل الذهب.

تقلبات الأسعار تعزز مخاوف التضخم

وقال ديفيد ويلسون، مدير استراتيجية السلع في بنك «بي إن بي باريبا»: «عانى المعدن إلى حد ما من وطأة قوة الدولار الأمريكي وانخفاض الأسهم الأميركية الأسبوع الماضي، حيث تم بيع الذهب لتغطية متطلبات هامش الأسهم».

وأضاف: «وفر الطلب على الذهب المادي، وخاصة في آسيا، دعماً عند حوالي 5000 دولار للأونصة».

ومنذ اندلاع الحرب، تراجع حجم الذهب المحتفظ به في الصناديق المتداولة في البورصة. فقد انخفض إجمالي الحيازات بنحو 30 طناً الأسبوع الماضي، في أكبر موجة بيع أسبوعية منذ أكثر من عامين، وفقاً لبيانات جمعتها «بلومبرغ».

ومع ذلك، حافظ المعدن النفيس على تداوله فوق مستوى 5 آلاف دولار للأونصة، مستفيداً من بعض الدعم كأصل ملاذ آمن خلال فترة من الاضطرابات الجيوسياسية والتجارية.

وقال الكسندر كاربيه، مدير المحافظ في صندوق «دي إن سي إيه إنفست ستراتيجيك ريسورسز»: «بشكل عام أعتقد أنه من المجدي شراء الذهب عند التراجعات».

البنوك المركزية المحرك الرئيسي

قالت بنوك، من بينها «بي إن بي باريبا» و«غولدمان ساكس غروب»، إنها تتوقع استئناف الأسعار اتجاهها الصعودي. أوضح محللو «غولدمان ساكس»، لينا توماس ودان ستروفين، في مذكرة، أن البنوك المركزية، وهي محرك رئيسي لصعود الذهب، ما زالت حريصة على تعزيز حيازاتها كتحوط ضد المخاطر الجيوسياسية والمالية، وذلك رغم التقلبات المرتفعة التي ضغطت على المشتريات في ديسمبر.

روسيا باعت 300 ألف أونصة ذهب

باع بنك روسيا المركزي كميات من احتياطي الذهب في يناير الماضي، مستفيداً من الأسعار التي كانت مرتفعة إلى مستويات قياسية.

انخفضت حيازات البلاد من السبائك بمقدار 300 ألف أونصة لتصل إلى 74,5 مليون أونصة، بحسب بيانات نشرها بنك روسيا المركزي مؤخرا. وتمثل هذه العملية أول تراجع في احتياطيات الذهب منذ أكتوبر.

سجلت أسعار الذهب مستوى قياسياً في يناير الماضي، إذ بلغ متوسطها نحو 4700 دولار للأونصة. ويشير ذلك إلى أن عملية البيع ربما وفرت نحو 1,4 مليار دولار للموازنة إذا جرت وفق أسعار السوق.

روسيا تسحب من احتياطيات الذهب

بدأ بنك روسيا المركزي السحب من احتياطياته من سبائك الذهب العام الماضي ضمن ما يُعرف بعمليات المرآة المرتبطة بمبيعات وزارة المالية لأصول صندوق الرفاه الوطني. خلال أول شهرين من 2025، أنفقت الوزارة 419 مليار روبل (5,5 مليار دولار) من الصندوق، عبر بيع الذهب والعملات الأجنبية لتعويض تراجع إيرادات النفط والغاز في ظل اتساع عجز الموازنة.

رغم عملية البيع، ارتفعت قيمة احتياطيات روسيا من الذهب 23% في يناير الماضي لتصل إلى 402,7 مليار دولار، مدفوعةً بموجة صعود الأسعار.

منذ غزو الكرملين الشامل لأوكرانيا في 2022، أسهم ارتفاع قيمة الذهب في تحقيق مكاسب تعادل في حجمها تقريباً قيمة الأصول الروسية بالعملات الأجنبية المجمدة في أوروبا.

يفاقم التصعيد السريع للنزاع في الشرق الأوسط قلق المستثمرين، ما يدعم الإقبال على صفقات الملاذات الآمنة مثل سندات الخزانة الأميركية، والذهب، والفرنك السويسري.

وحذر استراتيجيون في «باركليز» من الشراء السريع لأي تراجعات. كتب أجاي راجادياكشا، الرئيس العالمي للأبحاث في الشركة، أن المستثمرين اعتادوا على موجات توتر جيوسياسي تتلاشى سريعاً، لكن هذه الحلقة قد تطول.

أسواق الطاقة تحت خط النار

دول الخليج خفضت إنتـــــــــاج النفط بما لا يقل عن 10 ملايين برميل يوميًا

الحرب في الشرق الأوســـــط تسببت بأكبر اضطراب في إمدادات النفط

وكالات – لوسيل

خفضت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال 2026، في ظل اتّساع تداعيات الحرب في الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى.

وتتوقع الوكالة تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط للعام الجاري إلى 640 ألف برميل يوميًا، بانخفاض 210 آلاف برميل يوميًا عن التقديرات السابقة البالغة 850 ألف برميل يوميًا، بحسب التقريرالذي اطّلعت عليه لوسيل كما خفضت وكالة الطاقة الدولية تقديرات الطلب خلال شهري مارس وأبريل بأكثر من مليون برميل يوميًا في المتوسط، في ظل تعطُّل حركة الطيران بالمنطقة، إضافة إلى اضطراب إمدادات غاز النفط المسال.

وأوضحت الوكالة أن حرب إيران تُمثّل أكبر اضطراب في إمدادات النفط بتاريخ السوق، نتيجة توقُّف التدفقات عبر مضيق هرمز، إذ تراجعت حركة الشحن من نحو 20 مليون برميل يوميًا قبل اندلاع الحرب إلى مستويات شبه معدومة حاليًا.

كما أجبر امتلاء مرافق التخزين في دول الخليج المنتجين على خفض الإنتاج بما لا يقل عن 10 ملايين برميل يوميًا، من بينها 8 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام ونحو مليوني برميل يوميًا من المكثفات وسوائل الغاز.

- خفض توقعات نمو الطلب في 2026 إلى 640 ألف برميل يومياً
- الإفراج المنسّق من الاحتياطيات الطارئة يوفر دعمًا مهمًا للأسواق

نتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى انخفاض المعروض العالمي من النفط بنحو 8 ملايين برميل يوميًا خلال مارس 2026.

وعلى مدار العام، تتوقع وكالة الطاقة أن يرتفع المعروض العالمي من النفط بمعدل 1.1 مليون برميل يوميًا في عام 2026، بقيادة المنتجين خارج تحالف أوبك+.

اضطرابات في أسواق النفط العالمية

تواصل الحرب في الشرق الأوسط قلب أسواق النفط العالمية رأسًا على عقب، إذ شهدت أسعار النفط تقلبات غير مسبوقة منذ 28 فبراير بعد أن شنّت الولايات المتحدة وإسرائيل غارات جوية مشتركة على إيران.

وقفزت عقود خام برنت المستقبلية إلى مستوى قريب من 120 دولارًا للبرميل، قبل أن تهبط لاحقًا إلى نحو 92 دولارًا للبرميل، مسجلةً ارتفاعًا بنحو 20 دولارًا للبرميل منذ بداية الشهر الجاري.

وأعلنت الوكالة الدولية تنفيذ أكبر عملية سحب من مخزونات النفط الطارئة في تاريخها، محاولةً تهدئة الأسعار.

وبناءً على ذلك، تلتزم الدول الأعضاء بسحب 400 مليون برميل من الاحتياطي الإستراتيجي، ويتجاوز ذلك عملية السحب السابقة البالغة 182 مليون برميل المُقرّة خلال تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في 2022.

تأثر إنتاج المصافي

امتدّ تأثير الحرب إلى المصافي ومرافق معالجة الغاز، حيث أغلقت عدّة منشآت نتيجة الهجمات أو لمخاوف تتعلق بالسلامة.

وأجبر إغلاق مضيق هرمز المصافي الموجهة للتصدير على خفض معدلات التشغيل أو التوقف تمامًا، مع امتلاء المخزونات ووجود أكثر من 4 ملايين برميل يوميًا من طاقة التكرير معرّضة للخطر.

ففي 2025، صدّر الخليج نحو 3.3 مليون برميل يوميًا من المنتجات المكررة، و1.5 مليون برميل من غاز النفط المسال، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وأسفرت الهجمات عن توقُّف أكثر من 3 ملايين برميل يوميًا من طاقة التكرير في المنطقة، ما قلّص قدرة الأسواق على التعويض من مناطق أخرى بسبب محدودية المواد الخام، وقد دفع ذلك بعض الدول إلى فرض قيود على صادرات المنتجات.

وتُمثّل أسواق الديزل ووقود الطائرات الأكثر تضررًا، نظرًا لقلة المرونة في أماكن أخرى لزيادة الإنتاج.

فقد أدى إلغاء الرحلات الجوية في الشرق الأوسط إلى تراجع الطلب العالمي على وقود الطائرات، في حين أدى النقص الحادّ في إمدادات غاز النفط المسال والنافثا إلى إجبار مصانع البتروكيماويات على خفض إنتاج البوليمرات، ما يزيد من تفاقم انخفاض التدفقات الخليجية.

في الوقت نفسه، حذّرت وكالة الطاقة الدولية من أزمة محتملة في غاز النفط المسال المستعمل في الطهي والتدفئة، لا سيما في الهند وشرق أفريقيا.

وترى أن استمرار ارتفاع أسعار النفط وتدهور النظرة الاقتصادية العالمية بدأ يُضعف الطلب على كامل طيف المنتجات النفطية.

مخزونات النفط العالمية

تُقدَّر مخزونات النفط العالمية من الخام والمنتجات بنحو 8.2 مليار برميل، وهي أعلى مستوى منذ فبراير 2021، بحسب ما ذكرته وكالة الطاقة الدولية.

وتشكّل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو نصف هذه المخزونات، بما في ذلك 1.25 مليار برميل تحت إدارة حكومية لأغراض الطوارئ، إلى جانب 600 مليون برميل تحتفظ بها شركات الصناعة بموجب التزامات حكومية.

وتمثّل مخزونات النفط في الصين 15% والمخزونات العائمة 25%، والنسبة المتبقية في دول أخرى خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ورغم أن الإفراج المنسّق من الاحتياطيات الطارئة يوفر دعمًا مهمًا للأسواق، فإنه يظل حلًا مؤقتًا، إذ يعتمد استقرار سوق النفط على سرعة استئناف التدفقات عبر مضيق هرمز، وحماية السفن، وضمانات التأمين، إلى جانب مدى استمرار الصراع ومدى الضرر الذي يلحق بالبنية التحتية للطاقة.

أزمة أسعار الغاز في أوروبا تتفاقم

ارتفاع الأسعار الأوروبية إلى مستويات قياسية

تواجه أوروبا في الوقت الراهن صدمة ثانية في أسواق الغاز نتيجة الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وذلك بعد الصدمة الأولى التي تعرضت لها عقب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا عام 2022.

وتسببت الحرب على إيران في ارتفاع أسعار الغاز بأوروبا لأعلى مستوياتها منذ عام 2023، حيث زادت بنسبة 70% منذ الأسبوع الماضي، وفق فايننشال تايمز، وبلغت نحو 54,50 يورو (نحو 59 دولارا) للميغاوات/ساعة، وسط مخاوف من ارتفاع أكبر في الأسعار مع تعطل الملاحة في مضيق هرمز الذي يمر به جانب مهم من الإمدادات العالمية من الغاز الطبيعي المسال.

وفي مقابلة مع فايننشال تايمز، وصف خبير الطاقة في مجموعة اوراسيا هينينغ غلويستين الوضع في أوروبا بأنه «ضربة مزدوجة»، مضيفا أن «أوروبا خرجت بالكاد من أزمة طاقة، والآن لدينا الأزمة التالية».

وتأتي الأزمة في سوق الغاز في الوقت الذي تراجعت فيه الاحتياطيات الأوروبية خلال فصل الشتاء، وتشير بيانات مؤسسة البنية التحتية للغاز في أوروبا إلى أن سعة التخزين في الاتحاد الأوروبي تقل عن 30%، مقارنة بمتوسط يبلغ نحو 45% في هذا الوقت من العام.

ونقلت صحيفة فايننشال تايمز (Financial Times) عن خبراء أنه يمكن أن تتحول بعض الدول الأوروبية إلى الاعتماد على الفحم بدلا من الغاز في محطات توليد الكهرباء، وهو ما فعلته ألمانيا عام 2022.

بوتين قال إن روسيا بوسعها وقف الإمدادات عن أوروبا فورا(أسوشيتد برس)

ضغوط من روسيا

وتواجه أوروبا ضغوطا من روسيا بشأن إمداداتها من الغاز، وقال الكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي إن الحكومة ستجتمع قريبا في موسكو لبحث وقف صادرات الغاز إلى أوروبا.

وأضاف: «سنبحث الأمر مع شركات الطاقة التابعة لنا قريبا، وسنناقش أيضا كيفية الاستفادة من الموارد الروسية بأكثر الطرق ربحية».

وذكر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا بوسعها وقف الإمدادات فورا

وسط ارتفاع حاد في أسعار الطاقة بعد الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران.

وربط بوتين هذا القرار المحتمل -الذي أشار إلى أنه لم يُتخذ بعد- برغبة الاتحاد الأوروبي في فرض حظر على مبيعات روسيا من الغاز والغاز الطبيعي المسال.

وأوضح بوتين أنه «ربما يكون من الأكثر ربحية لنا أن نتوقف عن تزويد السوق الأوروبية الآن، وأن ننتقل إلى تلك الأسواق التي تُفتح وأن نرسخ وجودنا هناك».

وجاءت هذه التصريحات في وقت أوقفت فيه شركة قطر للطاقة -وهي أكبر جهة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم- إنتاج الغاز، وأعلنت حالة القوة القاهرة بعد تعرض منشآتها لهجمات عسكرية.

وتمد قطر أوروبا بنحو 10% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال، وفق ما ذكرته صحيفة فايننشال تايمز (Financial Times).

وتراجعت مبيعات الغاز الروسي إلى أوروبا بشكل حاد منذ عام 2022 بسبب العقوبات المتعلقة بالحرب في أوكرانيا، لكن روسيا تعد ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي، كما تسوق الغاز عبر خط أنابيب ترك ستريم في البحر الأسود إلى عدة دول أوروبية، منها المجر وسلوفاكيا وصربيا

من أين تحصل أوروبا على الغاز؟

وفقا لبيانات المجلس الأوروبي، فإن أكبر مصادر الغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي -ويشمل ذلك الغاز الطبيعي الذي ينقل عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسال- في عام 2025 جاءت كما يلي:

- النرويج، وهي أكبر مصدر لواردات الغاز للاتحاد الأوروبي، حيث أمدته بنحو 31,1% من احتياجاته.
- الولايات المتحدة: 25,4%
- الجزائر: 12,8%
- بريطانيا: 4,3%
- أذربيجان: 4%
- قطر: 3,8%
- مصادر أخرى: 5,7%

بينما أشار نوفاك إلى أن الغاز الروسي يمثل أكثر من 12% من الإمدادات الأوروبية. ويمثل الغاز الطبيعي أهمية بالغة لدول الاتحاد الأوروبي؛ إذ تعتمد 30% من منازلها عليه في التدفئة، كما أن نحو ثلث محطات توليد الكهرباء في دول الاتحاد تعتمد على الغاز الطبيعي.

إغلاق مضيق هرمز

دفعت الأزمة الأخيرة إلى إغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو خُمس إمدادات النفط والغاز المسال العالمية، وتأثر منشآت الغاز في قطر، ونتج عن ذلك ارتفاع الأسعار الأوروبية إلى مستويات قياسية.

وتجلى أثر ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا على تكاليف الكهرباء؛ إذ قفزت أسعار الكهرباء العاملة بالغاز بنسبة تجاوزت 50%.

وأعاد ارتفاع أسعار الغاز إلى الأذهان مدى اعتماد القارة على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء، مع تهديد مباشر للدول الأكثر اعتمادًا على الغاز، بحسب تقرير حديث.

ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا

خلال الأسبوع الأول من الحرب (2-6 مارس 2026)، ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا بمؤشر «تي تي إف» الهولندي -المرجع الرئيس للأسعار في أوروبا- إلى 45 يورو (51,58 دولار) لكل ميغاواط/ساعة، بزيادة تقارب 50% عن مستويات ما قبل الحرب البالغة 31 يورو لكل ميغاواط/ساعة.

وتشكّل قطر نحو 10% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز المسال، أي ما يعادل قرابة 5% من إجمالي واردات الغاز.

ومع ذلك، قد تواجه بعض الدول الأوروبية مخاطر أكبر حال تراجع الإمدادات، نظرًا إلى اعتمادها على الإمدادات القطرية، مثل إيطاليا وبلجيكا.

وخلال العام الماضي، بلغ إجمالي واردات إيطاليا من الغاز المسال 14,67 مليون طن، واستحوذت قطر على 4,99 مليون طن، أي ما نسبته 34%.

العدد 2823 – الجمعة 1 شوال 1447 هـ ـ 20 مارس 2026

توفر بيئة خدمية مرنة ومحفّزة لأداء الزكاة

شؤون الزكاة تولي أهمية كبيرة لتعزيز الشراكة مع قطاع الأعمال

الشيخ د. علي بن شافي الهاجري

الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني

د. محمد عنتر عبد الرحمن

المهندس هاني عوض

- د. علي الهاجري: الحاسبة أداة معيارية مبنية على ضوابط شرعية ومحاسبية واضحة.
- الشيخ فيصل آل ثاني: شركتنا تولي اهتماماً بالغاً للدقة والالتزام الشرعي في أداء فريضة الزكاة.
- د. محمد عنتر: زكاة الشركات توازن الربح بالتكافل وتشكل امتدادا عصريا لزكاة عروض التجارة.
- م. هاني عوض: الأداة الرقمية تُمكّننا من احتساب المبلغ المستحق من زكاة الشركات بدقة عالية.

صلاح بديوي

تولي إدارة شؤون الزكاة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أهمية كبيرة لتعزيز الشراكة مع قطاع الأعمال، وتوفير بيئة خدمية مرنة ومحفّزة لأداء الزكاة، بما ينسجم مع رسالة الوزارة في خدمة المجتمع وترسيخ القيم الإسلامية هذا ما اكده مسؤول بالادارة منوها لـ «لوسيل « أن المعيار الشرعي والمحاسبي الموحد لزكاة الشركات يركز على الغنى والملك التام والنماء، مع الالتزام الراسخ بالحقائق المالية الفعلية لا بالقيود الدفترية. وأن هذا النهج يعكس التزام الدولة بتيسير أداء الفريضة على الشركات من خلال فلاتر متسلسلة وأوعية زكوية واضحة، مدعومة بحاسبة إلكترونية رسمية دقيقة أطلقتها الإدارة لتعزيز الدقة والشفافية.

مؤكداً أن الإدارة مستمرة في تطوير خدماتها الرقمية بما يواكب تطلعات المزكّين من الأفراد والشركات، ويسهم في تعظيم أثر أموال الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية المجتمعية المستدامة.

3 ضوابط شرعية

صرح الشيخ الأستاذ الدكتور علي بن شافي الهاجري رئيس شعبة البحوث والدراسات بقسم خدمات الزكاة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية «أن الأساس الشرعي والمحاسبي المعتمد لحساب زكاة الشركات في قطر يستند على المعيار المعتمد في صندوق الزكاة والذي يقوم على ثلاثة ضوابط شرعية راسخة الا وهي: الغنى لكون أن الزكاة عبادة مالية سببها وجود الغنى في المال، والملك التام ويشترط أن يكون المال مملوكاً ملكاً كاملاً قابلاً للتصرف، ثم النماء حيث تتعلّق الزكاة بالمال النامي أو المعدّ للنماء. وأن القاعدة الجوهرية تستند الى العبرة بالمعاني والحقائق المالية لا بالصور الدفترية».

واستطرد، د. الهاجري قائلًا « ويُطبَّق المعيار المحاسبي عبر ثلاثة فلاتر متسلسلة: الفلتر الأول، استبعاد المطلوبات والنظر إلى جانب الموجودات فحسب دون خصم أي التزامات، والفلتر الثاني، استبعاد الأصول غير الزكوية وحذف الأصول الثابتة والمؤجرة وما يُستخدم للنشاط لا للبيع، والفلتر الثالث، استبعاد الملك الناقص وإخراج المبالغ المحجوزة أو ما لا يُتاح التصرف فيه».

وحول مكوّنات الوعاء الزكوي تساءل، ما البنود التي تدخل في الوعاء الزكوي بالضبط؟ ثم أجاب « يتألف الوعاء الزكوي من ثلاثة أوعية رئيسية، لكل منها ضوابط محددة: الوعاء الأول: النقد وما في حكمه، والنقد بالصندوق والذهب والفضة والعملات الأجنبية، والأرصدة الجارية والاستثمارية القابلة للسحب، والودائع قصيرة الأجل القابلة للتصرف، والشيكات والأوراق القابلة للتحصيل تدخل بكاملها متى تحقق الملك التام ويُستبعد ما كان مقيداً أو محجوزاً».

واستعرض الوعاء الثاني ويدور حول المخزون وعروض التجارة، ويتألف من البضاعة الجاهزة للبيع والمواد الخام الموجّهة للتصنيع ثم البيع، البضاعة في الطريق والمخزون تحت التشغيل، الأسهم والسلع المعدّة للمضاربة وتُقوَّم بالتكلفة الدفترية وفق المعيار المعتمد، ويُستبعد التالف وما ليس معدّاً للبيع.

وتطرق للوعاء الثالث والأخير ويدور حول الاستثمارات المعدّة للنماء ويتألف من، الاستثمارات المالية للمضاربة ممثلة في أسهم، صكوك، محافظ، والعقارات والأراضي المعدّة للبيع، والصناديق الاستثمارية الشرعية تُقوَّم بالقيمة العادلة السوقية في نهاية السنة المالية.

وفيما يتعلق بالديون والالتزامات، تساءل رئيس شعبة البحوث والدراسات بقسم خدمات الزكاة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أيضاً، هل تُخصم الديون والالتزامات من وعاء الزكاة ؟ وأجاب بوضوح: لا تُخصم المطلوبات والخصوم بأي صورة. والدليل الشرعي أن الزكاة متعلقة بعين المال الموجود المتحقق في نهاية السنة المالية وليست بمقدار الثروة الصافية. والمطلوبات ما هي إلا قيد دفتري يقابل الموجودات ولا وجود لها كمال فعلي، لذا يُنظر إلى جانب الموجودات الأصول فقط، ولا يُعمل بنظرية طرح الدين في هذا المعيار. وحول الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل طرح سؤالا.. الا وهو، كيف تُعالَج الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل؟

معيار الحساب واحد

وبشأن الفرق بين الشركات المدرجة في بورصة قطر والشركات الخاصة من حيث حساب الزكاة؟ قال الدكتور على شافي الهاجري « من حيث الأصل الشرعي لا فرق في طريقة الحساب، والمعيار واحد للجميع. والاختلاف يكون فقط في جانبين تطبيقيين: آلية الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، حساب زكاة السهم الواحد في الشركات المساهمة المدرجة، معادلة زكاة السهم الواحد تساوي إجمالي الزكاة المستحقة على الشركة مقسوما على عدد الأسهم المصدرة.

وبالنسبة لمدى دقة الحاسبة الإلكترونية وهل نتائجها ملزمة؟ أجاب قائلًا، الحاسبة أداة معيارية مبنية على ضوابط شرعية ومحاسبية واضحة ومعتمدة من الصندوق. ونتيجتها ملزمة بشرط واحد جوهري: صحة البيانات المُدخلة وإدخالها بدقة تامة. هي وسيلة ضبط وتوحيد، وليست بديلاً عن صحة القوائم المالية ذاتها. مع الأخذ في الاعتبار أن الحاسبة لا تفحص جودة البيانات المُدخلة حيث إن دقة النتيجة تساوي دقة الإدخال.

ووفق الدكتور الهاجري: أبرز ما يُراعى عند إدخال البيانات لضمان دقة النتيجة؟ إدخال الأرصدة القابلة للتصرف فعلياً فحسب، واستبعاد المحجوز منها، تحديد نية الأصل بوضوح: هل هو معدٌّ للبيع أم للاحتفاظ؟ واستبعاد المخصصات التقديرية والتقييمات الافتراضية، والاعتماد على القوائم المالية المعتمدة والمراجعة من مدقق خارجي، وتوثيق مصدر كل رقم مُدخَل لضمان إمكانية المراجعة والتدقيق.

وحول كيفية التعامل مع الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها، مثل ديون لك على الغير (مدينون) اكد: لا تدخل في الوعاء الزكوي أصلاً ما دامت غير مقبوضة لانتفاء الملك التام، بيد أنه عند القبض الفعلي تُزكّى مرة واحدة فقط بغض النظر عن سنوات الدَّيْن، أما مخصصات الديون المشكوك فيها،لا تُطرح من الوعاء ولا داعي لذلك، لأن الدين الغير مقبوض لم يُدرج فيه أصلاً، والمبدأ: الزكاة في المال الموجود في يدك، لا فيما هو في ذمة الغير.

ومضى الدكتور على شافي الهاجري قائلًا: أن الخسائر الدفترية المتراكمة لا أثر لها على وجوب الزكاة إذا وُجد مال زكوي فعلي متحقق. والمعيار الوحيد: هل يوجد وعاء زكوي يبلغ النصاب عند حلول موعد الزكاة؟ وهنا الحالة الحكم يوجد وعاء زكوي يبلغ النصاب رغم الخسائر، تجب الزكاة، وإذا كان الوعاء الزكوي موجودا لكن دون النصاب لا زكاة، وإذا كان لا وعاء زكوي أصلاً أو انعدم المال لا زكاة.

وخلص للقول: إن أساس الحساب للنسبة المعتمدة الأساس الشرعي السنة الهجرية 2,5 % ربع العُشر والسنة الميلادية 2,5775 % تعديل نسبي للفارق الزمني، المعادلة النهائية الزكاة المستحقة تساوي موجودات النقد زائد موجودات التجارة زائد موجودات الاستثمار في النسبة المعتمدة.

زكاة عروض التجارة

وفي ذات السياق، قال الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس إدارة شركة بنيان، إن الشركة تولي اهتماماً بالغاً للدقة والالتزام الشرعي في أداء فريضة الزكاة، مؤكداً أن الشركة تتبع المنهجية الشرعية المعتمدة رسمياً في دولة قطر.

وأوضح الشيخ فيصل أن شركة «بنيان» تعتمد في حساب زكاتها على احتساب زكاة عروض التجارة على أساس صافي الموجودات الزكوية، وذلك بعد استبعاد الأصول الثابتة والالتزامات المستحقة الدفع، بما يتفق مع الضوابط الشرعية والمعايير المحاسبية المعتمدة.

وفي سياق متصل، أكد اعتماد الشركة على الحاسبة الإلكترونية الرسمية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، واصفاً إياها بالأداة الممتازة للتبسيط والتوجيه العام، مع الحرص على دعمها بمراجعة محاسب قانوني مختص في الحالات المعقدة.

وأشار آل ثاني إلى أن الشركة تقوم في بعض السنوات بإرسال ميزانيتها السنوية إلى إدارة شؤون الزكاة للحصول على خطاب رسمي يحدد المبلغ المستحق، خاصة في البنود التي تتطلب اجتهاداً شرعياً متخصصاً.

وحول النقاشات الفنية، ذكر رئيس مجلس الإدارة أن أبرز البنود التي تثير نقاشاً هي: تقييم المخزون ومعالجة الديون المدينة (خاصة المتعثرة). والاستثمارات طويلة الأجل والأرباح المحتجزة. وأقر بوجود تحديات تكمن في تعقيد بعض البنود المالية وتعدد الآراء الفقهية، وأن التواصل المستمر مع إدارة شؤون الزكاة يساهم بفاعلية في تجاوز هذه الإشكالات.

وفيما يخص سنوات الخسارة، أوضح أن الشركة تنظر للموجودات الزكوية الفعلية؛ فإذا بلغ الوعاء الزكوي النصاب أُخرجت الزكاة، وإلا فلا زكاة عن تلك السنة، مع توثيق ذلك محاسبياً وشرعياً.

وأشاد الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني بالدور التدريبي، مؤكداً مشاركة الفريق المالي للشركة في دورات وورش عمل نظمتها إدارة شؤون الزكاة، مما عزز الفهم والالتزام الدقيق. ولفت إلى التحسن الملحوظ في مستوى الوعي بزكاة الشركات بفضل الخدمات الإلكترونية والحملات التوعوية الرسمية.

وقدم الشيخ فيصل عدة مقترحات للتطوير، شملت: زيادة الأمثلة العملية المفصلة حسب طبيعة النشاط التجاري. وتكثيف الدورات المتخصصة للشركات. وإصدار أدلة إرشادية مبسطة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني إلى أن الشركة تسلم زكاتها غالباً لإدارة شؤون الزكاة لتوزيعها داخل الدولة، مع الترحيب بتوجيه جزء منها لقطاعي التعليم والصحة وفق الآليات النظامية. وشدد على أن الالتزام بالزكاة يعزز السمعة المؤسسية ويبني ثقة المجتمع والشركاء، مجسداً الالتزام بالقيم الإسلامية والمسؤولية المجتمعية.

الزكاة ومبادئ الحوكمة

وقال الأستاذ الدكتور محمد عنتر عبد الرحمن، المدير المالي لشركة قطر فارما، والحاصل على درجة الدكتوراه في العلوم المحاسبية: إن زكاة الشركات تعدّ تطبيقًا معاصرًا لفريضة الزكاة في الإسلام، وهي امتداد لزكاة المال وزكاة عروض التجارة. وتُفرض على الأموال والأنشطة التجارية التي تديرها الشركات والمؤسسات الهادفة للربح، وتُعد أداة فعالة لتحقيق التوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية، كما تدعم مبادئ الحوكمة والاستدامة المالية، وتهدف إلى تعزيز العدالة الاقتصادية والتكافل الاجتماعي، إلى جانب ترسيخ المسؤولية الأخلاقية في النشاط الاقتصادي.

وأضاف د. عنتر: تقصد زكاة الشركات إخراج نسبة محددة (2,5%) من صافي الأموال النامية التي تمتلكها الشركة في نهاية الحول المالي، بعد خصم الالتزامات المستحقة. وتُفرض الزكاة على الأموال الزكوية التي تبلغ النصاب الشرعي ويمر عليها حول قمري كامل، شريطة أن تكون نامية أو قابلة للنماء. وتستند الشركات في احتسابها إلى أحكام الشريعة الإسلامية والإرشادات الصادرة عن الجهات الرسمية في دولة قطر، حيث يتم احتساب الزكاة على الأموال الزكوية بعد المعالجة المحاسبية، باستبعاد الأصول غير الخاضعة للزكاة وخصم الالتزامات المستحقة.

وأوضح أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أطلقت حاسبة إلكترونية رسمية لحساب زكاة الشركات، وهي أداة سهلة الاستخدام توفر مؤشرات أولية دقيقة تساعد في تقدير المبلغ المستحق، مع ضرورة الاستعانة بالمراجعة المالية النهائية لضمان الدقة. وأن العديد من الشركات ترسل ميزانيتها السنوية إلى إدارة شؤون الزكاة للحصول على خطاب رسمي يحدد قيمة الزكاة المستحقة، خاصة في حال وجود بنود مالية معقدة أو استثمارات كبيرة.

نقاش محاسبي وشرعي

وكشف د. محمد عنتر عن أبرز البنود التي قد تحتاج إلى نقاش محاسبي وشرعي، ومنها: الديون المدينة والمشكوك في تحصيلها، المخزون وطرق تقييمه، الاستثمارات طويلة الأجل، الأرباح المحتجزة، والأصول الثابتة ومدى خضوعها للزكاة. وأن التحديات التي تواجه الشركات في احتساب زكاة الشركات، أهمها: تعقيد بعض البنود المالية وتباين طرق تقييمها، اختلاف الآراء الشرعية في بعض المعالجات المحاسبية، والحاجة إلى مواءمة المعايير المحاسبية مع الأحكام الشرعية. وأضاف أنه في السنوات التي تكون فيها الشركة خاسرة أو أرباحها ضعيفة، يُنظر إلى صافي الموجودات الزكوية؛ فإذا بلغت النصاب وحال عليها الحول وجبت الزكاة، أما إذا لم تتوافر الشروط فيُؤجل إخراجها حتى توافرها. وغالبًا ما توجه الشركات زكاتها عبر القنوات الرسمية داخل دولة قطر لضمان وصولها إلى مستحقيها، ويمكن تخصيصها لدعم الأسر المحتاجة أو البرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية وفق الضوابط الشرعية.

تحسن في أداء الزكاة

يقول المهندس هاني عوض، مدير شركة سلسبيل للزراعة والتجارة: «في شركتنا، نعتمد عند حساب الزكاة على الحاسبة الإلكترونية الرسمية التي أطلقتها إدارة شؤون الزكاة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر. هذه الأداة الرقمية تُيسّر علينا العملية بشكل كبير، وتُمكّننا من احتساب المبلغ المستحق من زكاة الشركات بدقة عالية ووفقاً للضوابط الشرعية المعتمدة.

ويستطرد عوض: في البداية، واجهتنا بعض التحديات المتعلقة بحساب المخزون والديون، إضافة إلى بعض المسائل الشرعية المعقدة التي تحتاج إلى فهم دقيق، لكن مع الوقت واستخدام الحاسبة المتطورة، أصبحت الأمور أكثر سلاسة ووضوحاً، ونحن الآن نجري الحسابات بثقة ويسر تام.

4 سنوات انقطاع وتعود في طراز 2027

شيفروليه بولت..
مشرقــة ونابضــة بالحيــاة

فرضت السيارات الكهربائية نفسها كلاعب جديد في هذا العالم، وسط حالة من التخوف الطبيعي، الذي يرافق أي تقنية ناشئة.

هذا التخوف بدأ سريعاً بالتلاشي، مع تزايد الإقبال على المركبات الكهربائية بوتيرة متسارعة، مدفوعاً بتطور التكنولوجيا وازدياد الوعي البيئي. وتشير التوقعات اليوم إلى أن عام 2026 قد يشكل منعطفاً حاسماً، وربما يكون «العام الذهبي» لهذا النوع من السيارات.

بعد انقطاع دام 4 سنوات، تعود بولت في طراز 2027؛ إذ حصلت على بعض التحديثات الخارجية، إلّا أنها تشبه الطراز السابق كثيرًا.

وستُطرح سيارة بولت 2027 في مصنع جنرال موتورز بمدينة كانساس سيتي بدءًا من الشهر الجاري 2026، بسعر 29 ألفًا و990 دولارًا شاملًا رسوم التوصيل. وستكون، بحسب الوضع الحالي، أرخص سيارة كهربائية في أمريكا عند طرحها في السوق، متفوقةً على نيسان ليف الجديدة؛ ما يُضفي بعض القدرة على تحمُّل التكاليف لهذه الفئة التي طالما كانت باهظة الثمن.

وبعد بضعة أشهر من الإطلاق، سيصل طراز بولت إل تي (LT) الأساس بسعر 28 ألفًا و995 دولارًا.

وحسّنت شركة جنرال موتورز الأمريكية (GE) مدى سيارة بولت قليلًا، ليصل إلى 255 ميلًا تقريبًا، وتستعمل بطارية بولت، بسعة 65 كيلوواط/ساعة، تقنية كيميائية جديدة: فوسفات حديد الليثيوم (LFP).

وتتميز السيارة الجديدة بسرعات شحن تصل إلى 150 كيلوواط، وقوة 210 احصنة، ومنفذ الشحن لأمريكا الشمالية (NACS) الذي ابتكرته شركة تيسلا الأمريكية.

وحصلت بولت الجديدة على تحديث كبير لنظام المعلومات والترفيه، يتمثل في شاشة لمس جديدة مقاس 11,3 بوصة، كما تتوفر ميزة سوبر كروز (Super Cruise)، وهي ميزة مساعدة القيادة على الطرق السريعة دون استعمال اليدين، خيارًا إضافيًا.

وكما هو الحال في سيارات جنرال موتورز الكهربائية الأخرى -وربما سيارات البنزين مستقبلًا- فإن نظامَي آبل كار بلاي (Apple CarPlay) وأندرويد أوتو (Android Auto) غير متوفرين.

- السعر المتوقع: 29 ألفًا و990 دولارًا

هارلي ديفيدسون تاريخ حافل بالإنجازات في تصنيع الدراجات النارية

تشكّل الدراجات النارية شغفاً للعديد من محبي السرعة والمغامرة، وعند الحديث عن الدراجات النارية لابد ان نتعرف على أكثر شركات تصنيع الدراجات شهرة وحرفية في العالم، ألا وهي هارلي ديفيدسون ذات التاريخ الحافل بالإنجازات والمتربعة على عرش تصنيع الدراجات النارية بلا منازع، حيث تميزت هذه الشركة في جميع طرازاتها بقوة المحرك الجبارة ونظام المقعد المرتفع الذي يمنح السائق شعوراً وكأنه في موكب ملكي من شدة الفخامة والرقي، فإذا كنت من محبي دراجات هارلي ديفيدسون استعد جيداً لنأخذك معنا في جولة نُطلعك فيها على تاريخ هارلي ديفيدسون وتطورها عبر السنين.

نشأة هارلي ديفيدسون

تعود نشأة هارلي قديمة جداً للعام 1901، حيث ظهرت لدى سيلفستر هارلي وصديقه آرثر ديفيدسون فكرة تصميم محرك بسعة 4 بوصات وتركيبه على هيكل دراجة أقرب ما يكون شكلها للدراجة الهوائية، وبالفعل باشر الصديقان بالعمل على هذا التصميم في ورشة صديق ثالث لهما يدعى هنري ميلك ونجح كلاهما بإنشاء أول طراز عام 1903 إلا أن هذا النموذج كان يعاني من بعض المشاكل أهمها أنه غير قادر على صعود التلال. بعد تصنيع النموذج الأولي، أدرك الصديقان ضرورة زيادة قوة المحرك وسعته للتغلب على جميع التضاريس، فقاموا بتصنيع نموذج جديد بمحرك كبير بسعة 405 سنتيمترات بمساعدة من أولي إيفنرودي صاحب الخبرة الواسعة في مجال تصنيع المحركات، وبهذا النموذج وضعت هارلي ديفدسون أولى بصماتها في عالم الدراجات النارية.

أول مصنع لدراجات هارلي ديفيدسون

حاول الأصدقاء تطوير عملهم أكبر قدر ممكن حتى عام 1906، حيث شيد الشركاء الثلاثة في هذا العام أول مصنع لدراجات هارلي في ميلووكي بولاية ويسكونسن في الولايات المتحدة الأمريكية وظل موقع المصنع مقراً للشركة حتى يومنا هذا، حيث كان المصنع مجرد مبنى خشبي يعمل به 6 موظفين، ونجح في تلك الفترة بتصنيع 50 دراجة نارية أطلق عليها المصنعون لقب "فولّو جراي سايلنت".

بعد ذلك بسنة واحدة تم الإعلان عن الشركة رسمياً تحت مسمى "هارلي ديفيدسون موتور" وتشارك المؤسسون الأسهم والأرباح وأصبح عدد الموظفين أكثر من الضعف مقارنة بالعام السابق بزيادة ثمانية عشر موظفاً.

هارلي ديفيدسون والحرب العالمية

تطور هارلي وانتشارها في الأسواق تزامن مع واحدة من أسوأ الفترات التي عرفتها البشرية، حيث اندلعت الحرب العالمية الأولى، وقدمت هارلي للجيش الأمريكي آنذاك نحو 20،000 دراجة، وبعدها بعدة سنوات اندلعت الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دعا شركة هارلي إلى تركيز إنتاجها بشكل شبه كامل على الدراجات العسكرية وتقديمها للجيش الأمريكي.

التصنيع في الخارج

رغم الصعوبات والتحديات الكبيرة التي واجهتها شركة هارلي بسبب الحروب، إلا أنها قاومت واستمرت في تطوير طرازاتها عاماً بعد عام، ولتوسيع قدرتها الإنتاجية ووصول علامتها لكافة أنحاء العالم قامت الشركة بافتتاح أول مصنع لها خارج الولايات المتحدة عام 1998 وتحديداً في البرازيل، وذلك لمحاولة نشر طرازات هارلي وتسويقها في جميع أنحاء دول قارة أمريكا الجنوبية.

هارلي في الوقت الحالي

بعد سلسلة النجاحات الكبيرة التي حققتها هارلي على مدى السنين، أصبحت واحدة من أكبر شركات تصنيع الدراجات النارية، تمتلك مصانع في شتى أنحاء العالم وبدأت طرازاتها الرائعة تغزو جميع الأسواق من شمالها حتى جنوبها، حتى باتت دراجات هارلي رمزاً للفخامة والرقي في عالم الدراجات في جميع أنحاء العالم.

صحيفة القيادة والريادة
لوسيل
LUSAIL
24
العدد 2823 - الجمعة 1 شوال 1447 هـ. 20 مارس 2026
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

«كهرماء».. سلسلة إنجازات إستراتيجية وتشغيلية 2025

123.55
مليـــون ريـال
قيمة 59 مناقصة

266
رخصـــة
آبار جديدة

% 98.21
متوسط دقة الفوترة للكهرباء

% 97.74
متوسط دقة الفوترة للمياه

164
محطة شبكة شحن المركبات الكهربائية معظمها مرتبط بمنصة ذكية

298
ألف عداد مياه سكني أدخلت ضمن منظومة البنية التحتية المتقدمة

% 93
نســـبة
المحافظة على المخزون الإستراتيجي للمياه

% 100
نسبـــة
الإمداد الكهربائي المستقر للبطولات والفعاليات الكبرى

lusailnews lusailnews.net
KAHRAMAA كهرماء

% 5

نموا في مناولة الحاويات بموانئ قطر خلال فبراير

سجلت موانئ قطر نموا ملحوظا في أدائها التشغيلي خلال شهر فبراير الماضي على أساس سنوي، مدفوعا بارتفاع مؤشرات المناولة وحركة السفن عبر موانئ الدولة.

وأفادت موانئ قطر، في منشور عبر حسابها الرسمي على منصة « إكس»، بأن عدد الحاويات النمطية التي تمت مناولتها بلغ 118,462 حاوية، محققا زيادة بنسبة 5 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025.

وارتفعت مناولة البضائع العامة إلى 111,967 طنا في فبراير الماضي، مسجلة نموا بنسبة 2 في المئة، مقارنة بالشهر ذاته مع العام الماضي.

وبلغ عدد السفن التي استقبلتها الموانئ 237 سفينة في فبراير الماضي، بزيادة نسبتها 4 في المئة، مقارنة بشهر فبراير من العام الماضي.

كما سجلت مناولة السيارات والمعدات نموا ملحوظا؛ إذ وصلت إلى 11,631 وحدة بارتفاع قدره 34 في المئة، إضافة إلى مناولة 115,126 طنا من البضائع السائبة، و39,613 رأسا من المواشي خلال الشهر ذاته.

2.709 مليار ريال

حجم التداولات العقارية في فبراير 2026

سجل حجم تداول العقارات في عقود البيع المسجلة لدى إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل خلال شهر فبراير 2026 قيمة اجمالية بلغت (2,709,971,501) مليار ريال. وأظهرت بيانات النشرة العقارية التحليلية الصادرة عن وزارة العدل تسجيل عدد (508) صفقات عقارية خلال الشهر. وبالمقارنة مع شهر يناير 2026 سجل مؤشر عدد العقارات المباعة ارتفاعا بلغ 19 %، فيما سجل مؤشر قيمة التداولات العقارية ارتفاعا بنسبة 56 %، وسجل مؤشر المساحات المتداولة ارتفاعا بنسبة 55 %.

وتصدرت بلديات الدوحة والريان والظعاين التداولات الأكثر نشاطا من حيث القيمة المالية خلال شهر فبراير وفقا لمؤشر السوق العقاري، تلتها في أحجام الصفقات بلديات الوكرة، وأم صلال، والخور والذخيرة، والشمال، والشحانية.

وكشف مؤشر السوق العقاري لشهر فبراير أن القيمة المالية لتعاملات بلدية الدوحة بلغت (1,184,365,619) مليار ريال، فيما بلغت القيمة المالة لتعاملات بلدية الريان (847,847,983) مليون ريال، وبلغت القيمة المالية لتعاملات بلدية الظعاين (268,310,274) مليون ريال، وبلغت القيمة المالية لتعاملات بلدية الوكرة (261,873,966) مليون ريال، فيما سجلت بلدية أم صلال تداولات بقيمة (90,574,508) مليون ريال، وسجلت بلدية الخور والذخيرة تداولات بقيمة (39,463,365) مليون ريال، وسجلت بلدية الشمال تداولات بقيمة (16,335,786) مليون ريال، وسجلت بلدية الشيحانية تداولات بقيمة (1,200,000) ملايين ريال.

عيد الفطر في قطر.. عادات أصيلة وتقاليد عريقة تنبض بالفرح

الدوحة – لوسيل

يعتبر عيد الفطر في دولة قطر لوحة من الفرح والروحانية تنبض بالحياة وتشمل الأجيال من مختلف الأعمار، وتجمع بين القيم الدينية والعادات الأصيلة والتقاليد العريقة.

وبمجرد ثبوت رؤية هلال شهر شوال، إيذانا بحلول أول أيام العيد، يبدأ المسلمون في قطر بتبادل التهاني عبر المكالمات الهاتفية والرسائل النصية، بالإضافة إلى استخدام التطبيقات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لمشاركة فرحة العيد مع الأهل والأصدقاء.

وبعبارات جميلة مثل «عساكم من عواده» و«كل عام وأنتم بخير، وعيدكم مبارك، وينعاد عليكم».. يتبادل القطريون التهاني بمناسبة عيد الفطر المبارك وهي دعوات يتمنى صاحبها لغيره الخير والسعادة والفرح وأن يتقبل الله منه صالح الأعمال بعد انقضاء شهر الصيام والقرآن والعبادات.

وتمثل الأهازيج والأغاني وسائل تعبير عن مشاعر المجتمع والناس وعواطفهم في المناسبات السعيدة عموما وفي الأعياد على وجه الخصوص، حيث تعتبر أغنية «يا العايدو» وأغنيات أخرى من التراث، نماذج بارزة توارثها القطريون جيلا بعد جيل، وتعكس هذه الأهازيج والأغاني التراثية بهجة العيد وتنشر الفرح بين جميع أفراد المجتمع.

وفي صباح يوم العيد يستيقظ المسلمون في قطر باكرا للاغتسال والتطيب ولبس الجميل من الثياب استعدادا لصلاة العيد، حيث يتجهون إلى المصليات مكبرين مهللين مستبشرين بما أتم الله عليهم من فضل عظيم ونعمة كبيرة.

وبعد انقضاء صلاة العيد يبدأ القطريون في تبادل الزيارات في المجالس حيث يزور الأولاد والأحفاد مجلس كبير العائلة، ويحصل الصغار على العيدية من الأهل والأقارب وهي مبلغ من المال يعطى للأطفال لإدخال البهجة والفرحة عليهم وتمكينهم من شراء الألعاب أو التسوق بتلك العيدية.

ويجوب الأطفال الحي (الفريج) بأكمله لتهنئة الجيران بالعيد والحصول على «العيدية»، وهم يرددون الأغاني والعبارات التقليدية أثناء طرق أبواب المنازل.

ويتم تبخير المهنئين بالعيد عند انتهاء الزيارة، ويقدم حينها العود، بعد تناول الضيوف بعض الحلويات واحتساء القهوة العربية، إذ يقول المثل الشعبي في قطر (ما عقب العود قعود)، وهنا دليل على أن العود يقدم بعد أن يهم الضيوف بالمغادرة.

43

صرافا آليا متاحا لخردة العيد

تتواصل خدمة الصراف الالي لخردة العيد من خلال 43 جهاز صرف موزعة في 9 مواقع محددة وسيوفر كل صراف عيدية فئة معينة من الأوراق النقدية. والفئات المتاحة: 5، 10، 50، 100 و200 ريال.

وكان مصرف قطر المركزي أوضحَ أن الأماكن التي ستتاح فيها خردة العيد تضم: بلاس فاندوم مول (8 صرافات)، قطر مول (4 صرافات)، سوق الوكرة القديم (4 صرافات)، دوحة فيستفال سيتي (7صرافات)، الحزم مول (4 صرافات)، المشى الغربي «ويست ووك»(4 صرافات)، الخور مول (4 صرافات)، جمعية الميرة فرع معيذر (4 صرافات)، جمعية الميرة فرع الثمامة (4 صرافات) ويمكن للعملاء الحصول بسهولة على خردة العيد من أجهزة صراف العيدية وتجنب أوقات الانتظار الطويلة في الفروع، لتوفير تجربة مريحة لهم. وتهدف هذه الخدمة التي أطلقها مصرف قطر المركزي والمصرف إلى إضفاء مزيد من البهجة على احتفالات العيد وإدخال السرور على الأطفال والعائلات.

يذكر ان خدمة صراف العيدية «خردة العيد» قد اتيحت للجمهور من المواطنين والمقيمين اعتبارًا من اليوم العاشر من مارس.